الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون–تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر الموسومة بـــــ. :

الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة من 1960–1962م

من إعداد الطالبتين:

- عليلي نعيمة
- شادلي نصيرة

إشراف الأستاذ:

د. أمحمد بوحموم

د.كلاخي ياقوت	رئيسا
د. أمحمد بوحموم	مشرفا
د. مصطفى عتيقة	مناقشا

السنة الجامعية: 1439هـ–1440هـ/2018م–2019م

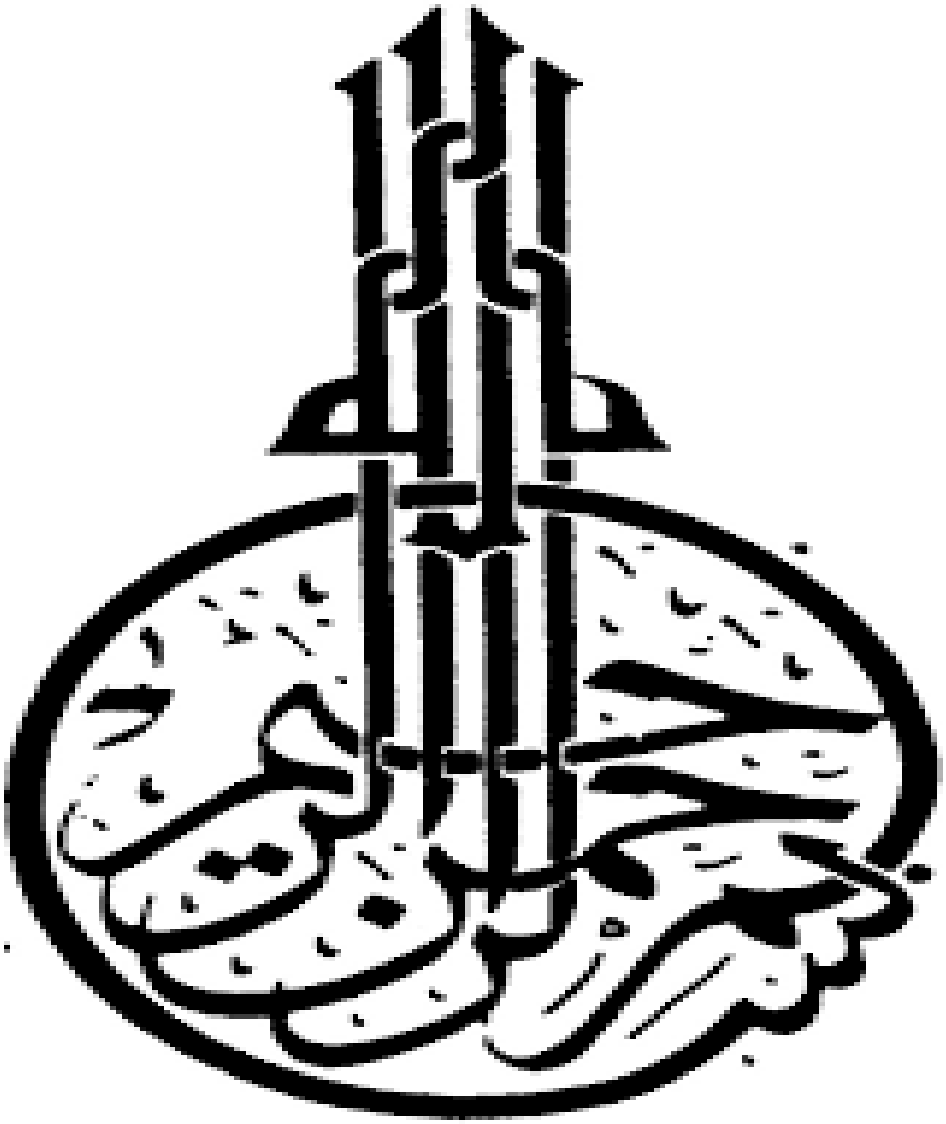

شكر وتقدير

إذا كان لابد من الشكر فهو الله العلي العظيم الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

والذي بنعمته وبفضله وصلنا إلى هذا المقام العظيم

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف أمحمد بوحموم الذي أرشدنا من

خلال توجيهاته المعرفية القيمة والذي لم يبخل علينا من نصيحة وحفزنا على

المواصلة ومثابرة.

كما نخص بالذكر كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وإلى كل من كان

له يد في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد لهم كل الاحترام

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لي هذا وما كنا لنصل لولا فضله علينا

أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع

إلى التي تكتب لها أجمل الكلمات وتصاغ

لها أروع العبارات وعلى أعتاب فضلها تنكسر الأقلام

إلى نبع الحنان ''أمي الغالية''

إلى مصدر شرفي وعزتي وخير معين لي في هذه الدنيا

أدامك الله تاجا على رأسي وشمعة تنير دربي ''أبي العزيز''

إلى سندي طوال فترة إعداد المذكرة إلى الروح التي سكنت روحي

زوجي الغالي ''علي محمدي''

إلى إخوتي وأخواتي وإلى فرحة المنزل ''جميلة''

إلى رفقاء دربي صديقاتي التي كانوا لي خير أخوات

إلى كل أستاذ ساهم في تكويني منذ الطور الابتدائي إلى يومنا هذا

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل والمتواضع

شكـــــرا

نصـــيرة

اهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من قال في حقهم الله تعالى و بالوالدين إحسانا

إلى من علمتني معنى الصبر رفيقة دربي صاحبة القلب الصافي و نبع الحنان الدافئ إلى ''أمي الغالية''

إلى الغالي والنفيس ''أبي العزيز''

وإلى أخي علي

وإلى أخواتي عائشة وبختة

إلى من تقاسمت معهن مرارة وحلاوة الأيام صديقاتي الفاضلات

إلى جميع طاقم العلوم الإنسانية من عميد وأساتذة التاريخ خاصة

نعيـمة

قائمة المختصرات:

الاختصار	الكلمة
ط	طبعة
ج	جزء
د. ج	دون جزء
د. ط	دون طبعة
د .ت	دون تاريخ
ص	صفحة
م	سنة ميلادية
د. س	دون سنة
د. ب	دون بلد
ص. ص	تعدد الصفحات
د. د	دون دار نشر
ع	عدد
تر	ترجمة
ت. ص	تصدير

مقدمة

مقدمة:

تعتبر فترة الثورة التحريرية الكبرى الممتدة ما بين 1954-1962م، فترة حاسمة في تاريخ السياسي والعسكري، حيث عرفت العديد من الصراعات بين المؤسسين التاريخيين للثورة وأعضاء من الجبهة، هذه الأخيرة احتوت على جميع التشكيلات السياسية من مختلف التيارات والحساسيات المتباينة وللخروج من التناقضات الداخلية وإعطاء البعد التنظيمي للثورة فقد تقررت تأسيس هياكل للجبهة في مؤتمر الصومام في 20 أوت1956' الذي فتح باب الأزمات والصراعات داخل الثورة بين السياسي والعسكري من جهة وبين قادة الداخل والخارج من جهة أخرى.

وهذا كله أدى إلى أزمة سياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة من 1960 إلى 1962م وهذا الموضوع المراد دراسته في بحثنا هذا، والأزمة هي عبارة عن تنافس شديد على السلطة، وقد خلق عدة خلافات سياسية وعسكرية، وارتبطت هذه الأزمة بعدة خلفيات وأسباب، وازداد خلاف بينهم بتدريج إلا أنه بلغ أقصى درجاته في عام 1962م، حيث تحول إلى مواجهة مسلحة لأن السلطة أصبحت في ذلك الوقت شاغرة تنتظر من يأخذها.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في محاولة تسليط الضوء على الأزمة والخلاف القائم بين الهيئتين وأثرها على الثورة التحريرية وأهم التطورات التي شهدتها هذه الأزمة، وما دفعنا أيضا إلى تناول هذا الموضوع هو:

- رغبتنا في توضيح دور هيئة الأركان العامة وتخطيطها المحكم بقيادة هواري بومدين ضد الحكومة المؤقتة.

- يتناول هذا الموضوع مسائل هامة تتمثل في خلفيات الصراع بين الهيئتين وعلاقة ذلك بالثورة الجزائرية.

– باعتباره موضوع شيق يستحق التفافا من الطلبة الجامعيين ليكون لهم بمثابة الأرضية لبحوث أخرى.

– محاولة فتح باب الدراسة في هذا الموضوع والمساهمة في إبراز شكل الصراع، وكذلك أسباب التي أدت إليه و تأثيره على الثورة الجزائرية.

– وضع هذه الأزمة في ميدان التاريخ دون تحيز أو تعصب لأخذ العبرة والاستفادة من الأخطاء، ومعرفة المشكل التي واجهتها الثورة الجزائرية.

إشكالية البحث:

إن إشكالية الموضوع تتعلق بالبحث في الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة في الفترة الممتدة ما بين (1960-1962م)، ومن هنا نطرح إشكالية الموضوع:

- ما مدى تأثير هذا الخلاف على الثورة الجزائرية ؟ وفيما تمثلت انعكاساته ؟

واندرجت تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات جزئية منها:

- لماذا دخلت هيئة الأركان في صراع مع الحكومة المؤقتة ؟
- وما هي خلفيات هذا الخلاف ؟
- فيما تجلت مظاهر التنافس بين الهيئتين ؟
- وماهي النتائج المترتبة عنه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج التاريخي، يتخلله المنهج السردي الذي هو عبارة عن سرد للأحداث في بعديها الزماني والمكاني.

خطة البحث:

ولتنظيم العمل ارتأينا إلى إتباع خطة قسمناها إلى مقدمة ومدخل وفصلين رئيسيين وخاتمة، وكل فصل قسمناه إلى مجموعة من العناصر، حيث أن:

المدخل: الذي أدرجناه تحت عنوان جذور الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة من 1960م إلى 1962م تطرقنا فيه أولا إلى تشكيل جبهة التحرير وجيش التحرير وثانيا مؤتمر الصومام وأولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي وثالثا مؤتمر القاهرة (20 أوت 1957م) ورابعا مؤتمر طرابلس 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وخامسا تشكيل قيادة الأركان.

الفصل الأول: الذي عنون بإرهاصات الأزمة ومظاهرها تناولنا فيه: المبحث الأول بعنوان تعريف الأزمة تطرقنا فيه أولا إلى ماهية الأزمة وطبيعتها وثانيا خلفياتها وثالثا أسبابها أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان مظاهر الأزمة تناولنا فيه أولا اجتماع المجلس الوطني (طرابلس 09 إلى 27 أوت 1961م) وثانيا ضعف الحكومة المؤقتة وثالثا محاولة يوسف بن خدة في التحكم في الجيش .

الفصل الثاني: فكان بعنوان نتائج الأزمة وانعكاساتها ويندرج ضمنه مبحثين المبحث الأول بعنوان نتائج الأزمة ويتكون من أربعة عناصر أولا مؤازرة جيش الحدود لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة وثانيا اتصال هيئة الأركان بالقادة المساجين، ثالثا تحالف بن بلة وهيئة الأركان ورابعا وقف إطلاق النار، أما المبحث الثاني فعنوناه بالانعكاسات وتطرقنا فيه أولا إلى مؤتمر طرابلس 1962م وإشكالية القيادة وثانيا تشكيل تحالفات وموقف الولايات بالداخل وثالثا اجتماع زمورة ورابعا تشكيل تحالف تلمسان وتيزي وزو وخامسا الزحف على العاصمة وتشكيل المكتب السياسي .

ثم خاتمة لموضوعنا بها أهم الاستنتاجات ومجموعة من الملاحق كانت مزيج بين الصور والوثائق الرسمية التي أفادت هذه الدراسة.

المصادر والمراجع:

قد استخدمنا في كتابة هذا البحث على مجموعة من المصادر و المراجع أهمها:

-مذكرات الشخصيات التي كانت طرف بارز في الأحداث نذكر على سبيل المثال مذكرات الرائد لخضر بورقعة و علي الكافي و الشاذلي بن جديد .....الخ

- الكتابات الجزائرية ككتابات محمد حربي منها كتاب جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الذي أفادنا بشكل كبير في التعريف بالأزمة الواقعة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وكذلك أفادنا في مجريات مؤتمر طرابلس، وكتاب رابح لونيسي الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين الذي أفادنا في تشكيل تحالف تلمسان وتيزي وزو وكذلك كتاب صالح بالحاج أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956م 1965 الذي أفادنا كثيرا في معرفة ضعف الحكومة المؤقتة أمام هيئة الأركان وكذلك زحف على العاصمة والكتاب ضيف الله عقيلة التنظيم الإداري للثورة 1954م – 1962م الذي أفادنا في معرفة موقف هيئة الأركان من المفاوضات وكذلك استقالة أعضاء قيادة الأركان إضافة إلى الرسائل الجامعية والتي نذكر من بينها رسالة الدكتوراه للأستاذ أمحمد بوحموم الذي أفادتنا في معرفة بعض نتائج الأزمة وغيرها من المصادر التي سهلت لنا انجاز بحثنا.

الصعوبات والعراقيل:

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث نذكر ما يلي: صعوبة التنسيق بين الأحداث، تشابه المادة العلمية وكذلك صعوبة ترجمة الكتب الفرنسية لأنها تتطلب الوقت والجهد وهذا ما جعلنا لا نعتمد عليها .

مــدخل:

جذور الازمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة (1960-1962م).

أ- تأسيس الجبهة التحرير الوطني:

لقد كانت جبهة التحرير الوطني وريثة الأفكار والقيم التي جسدها على التوالي كل من نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية .

وكان الإعلان عن تشكيلاتها في نداء الفاتح من نوفمبر 1954م بحيث ضبطت منهجية العمل والوسائل الواجب استعمالها لتحقيق الأهداف المسطرة[1]، بالإضافة إلى ذلك تكونت أول خلية للجبهة تسمى باللجنة الثورية للوحدة والعمل وهذه اللجنة تأسست في مارس 1954م من قبل محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي[2]، وفي يوم 20 جوان 1954م، اجتمع اثنان وعشرون عضو من هذه اللجنة بمنزل السيد الياس دريش بحي المدينة بالجزائر، وتداولوا القضية من جميع جوانبها، وأعلنوا الضوء الأخضر للإعداد لثورة مسلحة مادام الاستعمار الفرنسي لا يفهم إلا لغة السلاح[3].

كمّا اتفقت اللجنة الستة على أن يتم إعلان الثورة باسم جبهة التحرير الوطني، وطلبت من كل الأحزاب أن تحل نفسها وينضم أتباعها إلى هذه الجبهة، بصفتهم الشخصية، تدعيما لها وللقضية الوطنية الكبرى.[4]

وباختصار فقد عقد القادرة الستة سلسلة من الاجتماعات خلال شهر سبتمبر 1954 وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة وفي النهاية اتفق على ما يلي:

---

[1]- محمد العربي الزبيري، جبهة التحرير الوطني الجزائرية المعتدى عليها، ، د ط، دار الحكمة ، الجزائر ،2015، ص 203 .

[2]- جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954 ، 1962 ، د ط، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 ، ص 44.

[3]- يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج2، د ط، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2009، ص، ص 392،393.

[4]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 2005 ، ص 359.

1- تسمية المنظمة السياسية بجبهة التحرير الوطني الجزائري

2- تسمية المنظمة العسكرية بـ : جيش التحرير الوطني

3- اللامركزية في العمل نضرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسيرا فعالا.

4- نظرا لفشل الأحزاب في توحيدهم واستحالة الاتفاق على من يقود حركة التحرير فقد تقرر خلق جبهة جديدة ينظم إليها الأشخاص بصفة فردية إذ كانوا متفقين مع أهدافها وتوجيهاتها.

كما تبرأت من جميع الشبهات وفتحت الباب على مصراعيه لجميع الوطنيين من كل الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية حتى يتسنى للجميع أن يندمجوا وينصهروا في الحركة وكان برنامجها السياسي هو الاستقلال الوطني ويكون ذلك من خلال :

1- انبعاث الدولة الجزائرية ذات سيادة، تكون ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية لا فرق في ذلك في الجنس ولا في الدين[1]، وبالإضافة إلى ذلك استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تنفرد وتتغلب عن الأحزاب السياسية التي تأسست قبل انطلاق الثورة التحريرية ووسعت الحركة النضالية والسياسية وبذلك عملت جاهدة على كسب ثقة الشعب والمؤيدين في جميع الأوساط الشعبية داخل الجزائر وخارجها في مدة قصيرة [2]، بحيث تطورت مع تصاعد الكفاح المسلح وانتشار الثورة في كل مناطق التراب الوطني، فأصبحت منطقة سياسية عسكرية تضم كل العناصر المؤمنة بالاستقلال[3].

[1]- فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ت ص، عبد العزيز بوتفليقة ، د.ط، دار المنشورات Anep، د.ب ، د.ت، ص 271.

[2]- جون بول سارتر، المرجع السابق ، ص 48.

[3]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة ، 1954-1962، د.ط، دار القافلة ، الجزائر ، 2013، ص 301.

ب- جيش التحرير الوطني :

إن دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري، وخاصة توازن القوى داخله، تظهر أن الجيش هو المحور الأساسي للحكم، باعتباره القوة الأساسية في الدولة والعمود الفقري للنظام .

بعد عام على قيام الثورة اغتنمت القطاعات العسكرية الجزائرية عددا وعتادا وأخذت شكل جديد، فأصبح من المهم أن يعطي للجيش تكوينا، وهذا ما قام به المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الأول الذي عقد بالجزائر بتاريخ العشرين من أوت 1956م (مؤتمر الصومام).

وهكذا ولد جيش التحرير، كجيش نظامي متمتع بتكوين واضح محدد يقدر ما تسمح به الظروف .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن أجهزة جبهة التحرير الوطني ووضع جيش الجزائر مباشرة تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ التي هي الإدارة التنفيذية للثورة فيما تقوم به من أعمال داخل الجزائر، وهذه اللجنة هي التي كانت تقوم بالترشيح للمناصب العسكرية العالية، بناء على اقتراح لجان الولايات، وعندما غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ أرض الوطن في شهر جويلية من عام 1957م، عمدت إلى تنظيم نفسها تبعا للمهمات[1] .

فقد كان في بداية الثورة يتألف من العناصر والفئات التالية:

1- المجاهدون: وهم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري ويواجهون جيش الاحتلال في المعارك واصطدامات عسكرية سرية وعلانية .

2- المسبلون: وهم القوة الاحتياطية لجيش التحرير الذين ينتظرون تجهيزهم وتسليحهم ويقومون بالتموين والاستعلام والاستخبار ومرافقة كتائب جيش التحرير الوطني في المواطن الصعبة ونقل الأسلحة من مكان إلى الأخر وما إلى ذلك .

[1]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، 1960-1961، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005 ، ص 73.

3- الفدائيون: ويؤدون أعمالهم العسكرية في المدن والقرى، ويهاجمون المعمرين والخونة والمتعاونين مع جيش الاحتلال وأعوانه وإدارته[1].

وفي مؤتمر الصومام تم هيكلة جيش التحرير وتنظيمه على الشكل التالي :

- نصف الفوج : من خمسة جنود بينهم جندي أول.
- الفوج : من أحد عشر جنديا، بينهم عريف وجنديان أولان .
- الفرقة : من خمسة وثلاثين جنديا (بينهم عريف وجنديان) أو ثلاثة أفواج، مع رئيس فرقة ونائبه.
- الكتيبة: من مائة وعشر جنود، أو ثلاث فرق، مع خمس رتب.
- الفيلق: من ثلاثمائة وخمسين جنديا أو ثلاثة فرق، مع عشرين إطار[2].

[1]- صالح بن النبيلي فركوس ،تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة1830-1962)، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،2012، ص 401.

[2]- المرجع نفسه، ص 401.

الرتب العسكرية:

وظف لهذا الجيش الرتب العسكرية التالية التي كانت مطبقة في بلاد القبائل :

1-الجندي الأول	Caporal
2-العريف	Sergent
3-العريف الأول	Sergent-chef
4-المساعد	Adjudant-chef
5-الملازم الأول	Aspirant –chef
6-الملازم الثاني	Sous-lieutenant
7-الملازم الأول	Lieutenant chef de al région
8-الضابط الثاني	Capitaine
9-الصاغ الاول	Commandant
10- الصاغ الثاني	Colonel

وإلى جانب هذه التنظيمات لجيش التحرير الوطني، استحدث المؤتمر محاكم عسكرية لمعاقبة مرتكبي المخالفات والمصالح الصحية لعلاج المرضى والمعطوبين والمجروحين على مستوى كل ولاية ومنطقة وناحية وقسمة وخصص أجور ورواتب شهرية للجنود حسب رتبهم، ومنحا عائلية لأسرهم[1].

[1] – صالح بن النبيلي فركوس، المرجع السابق، ص ص401 – 402.

ج-مؤتمر الصومام وأولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي :

يعتبر انعقاد مؤتمر الصومام أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني الذي قام بإعادة تنظيم وهيكلة مؤسسات الثورة .

ولقد تناول تحليل وتقييم الوضع العسكري والسياسي وكذلك الوضع الداخلي والخارجي وخرج بقرارات تمثلت في إعطاء أولوية السياسي على العسكري والذي يعتبر هذا المبدأ من أخطر القرارات التي اتخذت في المؤتمر وأكثرها دلالة سياسية، أما بالنسبة لأولوية الداخل على الخارج من القرارات السياسية تكون من صلاحيات قادة الداخل أي الأولوية للقادة الموجودين في الداخل على الموجودين في الخارج، وكان هذا المبدأ بداية الصراع بين لجنة التنسيق وال تنفيذ وأعضاء الوفد الخارجي، وهذا المبدأ المقصود به الحد من صلاحيات الوفد الخارجي المتكون من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف[1].

كمّا وقع عبان رمضان على مبدأ أولوية السياسي العسكري من خلال تعلقه بالسلطة السياسية المدنية المتفوقة على السلطة العسكرية، أمّا فيما يخص مبدأ أولوية الداخل على الخارج التي تعطي الغلبة لساحة المواجهة الموجودة في الداخل والأولوية لأسلوب الكفاح المعتمد فيها وهو العمل المسلح[2]، بحيث يقر محمد بوضياف[3]بأهمية الداخل وأنه لا يمكن للقيادة المتواجدة في الخارج القيام بأي عمل دون موافقة الذين يحاربون في الميدان، ثم كرس مؤتمر الصومام مبدأ، " أولوية الداخل على الخارج مع اعتماد مبدأ القيادة الجماعية " إلا أن هذا المبدأ لم يقنع كل الأطراف، ونظر إليه كل طرف

[1]- د. عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، د ط، مديرية النشر لولاية قالمة، 2006، ص ص 76 - 77.

[2]- د. صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة، المحمدية، الجزائر، 2006، ص ص ، 13-14.

[3]- محمد بوضياف ولد في 1919م بالمسيلة، واختطف مع بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956م، عضو من المجلس الوطني للثورة ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961م، مؤسسي جبهة التحرير الوطني الذين تخلوا عن فكرة الحزب الواحد فطلبوا تعدد الأحزاب، أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001 ، ص 309.

من موقعه بنظرة تختلف عن نظرة الطرف الأخر، فعبان رمضان برر مبدأ أولوية الداخل على الخارج بأن ميدان الثورة من الداخل وليس من المنطقي قيادتها من طرف إطارات مقيمة في الخارج، وعليه فان منطلق الأشياء يفرض أن يكون الخارج تابعا للداخل، أما أعضاء الوفد الخارجي لاسيما أحمد مهساس فقد اعتبر أن قيادة الثورة من الداخل يجعلها أما التحدي الصعب.

وقد تمكن عبان رمضان من استمالة محمد العربي بن مهيدي إلى صفه لتحرير مشروع أولية الداخل على الخارج بعدما فقد بن مهيدي الثقة في كل من المصريين بعد طول انتظاره في مدريد خلال شهر فيفري 1956 لاستقبال شحنة من الأسلحة كان من المنتظر أن تصل من مصر، وبعد انتقاله إلى القاهرة للتقصي عن الأمر تأكد بأن الدبلوماسية المصرية تتعامل مع القضية الجزائرية وفقا لما تقتضيه مصلحتها وتتغير تبعا لتغير الظروف، وخلال الجولة التي قضاها بن مهيدي بين مدريد والقاهرة بحا عن الأسلحة، لاحظ بأن أعضاء الوفد الخارجي لا يشكلون كتلة متماسكة بل عبارة عن أفراد يسعون لتشكيل قيادة في الخارج، ونظر لكون مبدأ أولوية الداخل عن الخارج يعطي الأفضلية لساحة المواجهة الميدانية التي يؤكدها أسلوب الكفاح المسلح الذي تبنته الجماهير الشعبية، فإنه ينظر إليها على أنه وسيلة سياسية استخدمها عبان رمضان بغرض أبعاد أعضاء الوفد الخارجي وفي مقدمتهم أحمد بن بلة من قيادة الثورة وجعلها تابعة للجنة التنسيق والتنفيذ وإذ كان مبدأ أولوية الداخل عن الخارج قد تم تحقيقه في الميدان خلال الفترة الممتدة من انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 إلى غاية خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني في فيفري 1957، رغم معارضة أعضاء الوفد الخارجي لقرارات مؤتمر الصومام إلا أن خروج اللجنة إلى الخارج أبطل مفعول هذا المبدأ[1]

[1]- أمحمد بوحموم ، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962 ، رسالة دكتورة علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2 ، ص ص 75 - 76 .

وهناك دعت المجلس الوطني للثورة، بالقاهرة إلى الاجتماع، فكان المؤتمر القاهرة 20 أوت إلى 27 أوت 1957[1]، وكان هذا المؤتمر من أقصر المؤتمرات بحيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي انعقدت قبل ذلك الشهر، وكان عبان رمضان يهاجم كل المصنفين العسكريين عنده معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري[2]بحيث تم إلغاء أولوية السياسي على العسكري في تشكيل القيادة التنفيذية الجديدة التي أنشئت منهما هيئة مصغرة شكلت القيادة الفعلية وضمت خمسة عسكريين وسياسي واحد، أثناء إلغاء أولوية الداخل على الخارج بتقرير المساواة بينهما فقد كان تبريرا لاستقرار القيادة في الخارج، ما تقرر عمليا ليس المساواة وإنما أولوية الخارج على الداخل[3].

كما أقر مؤتمر القاهرة خلال اجتماعه بأنه ليس من الضروري أن تكون الألوية للسياسي على العسكري ولا فرق بيم الداخل والخارج.

وقد امتنع كل من عبان رمضان ودهليس عن التصويت وزيادة على ذلك قرر المؤتمر واعتبار كل أعضاء المجلس الوطني أعضاء دائمين وانتخبت لجنة التنسيق وتنفيذ جديدة تتشكل من تسعة أعضاء هم: عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الدكتور محمد أمين دباغين، محمود شريف، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران .

وبالإضافة إلى ذلك حضر هذا المؤتمر ثلاثة عشر مدنيا وعشرة عسكريين ومع ذلك فرضوا وجهة نظرهم على السياسيين لأنهم كانوا يستندون إلى القوة العسكرية التي ظلت وما تزال وسيلة لتحقيق التفوق في كل النزعات السياسية التي تحدث في الجزائر[4].

---

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 17.

[2]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000 ، ص 103.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 17.

[4]- رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، د ط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012 ، ص 57.

وما يؤكد أن هذا المؤتمر قد كرس ضمنيا وفعليا أولوية العسكري على السياسي هو قرار خلق فريق داخل لجنة التنسيق والتنفيذ ويتشكل من خمسة قادة عسكريين ومعهم عبان رمضان، وسيرسخ بن طوبال، بلقاسم وبوصوف هذا التقليد الخطير داخل الحكومة المؤقتة[1].

د-اجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960) :

في أواخر شهر ديسمبر عام 1959 التأم شمل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس الغرب، وعقدوا مؤتمرهم الثالث حيث استعرضوا الحالة العامة للثورة، ودرسوا بعمق المشاكل التي تواجهها وما يجب عمله في المستقبل في نهاية اجتماعاتهم التي دامت من يوم 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960.

1- الأطراف :

بعد اجتماع العقداء العشرة[2] الذي حملته الحكومة مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل الثورة وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين، وكعادة المجلس الوطني للثورة فقد شكلت لجنة ثلاثية ضمنت محمد السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق، هواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب وسعد دحلب وذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة[3].

وقد افتتح المجلس يوم 16 ديسمبر 1959، طرح خلاله مختلف القضايا كقضية القيادة مثلا والأزمة بين الداخل والخارج وفي الأخير تم الخروج بصيغة نهائية هي أن قيادة جبهة التحرير الوطني

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 57.

[2]- العقداء العشرة: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، محمد السعيد، هواري بومدين، حاج لخضر، علي كاف، بازورن السعيد، سليمان دحليش لطفي، سعد دحلب، انظر: المهمة المنجزة ومن اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ، 2007 ، ص 104.

[3]- زهير احدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط1 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 69.

تعود للمجلس الوطني للثورة وهو مكلف بتعيين الحكومة وهذا للتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية[1]، استمرت النقاشات 33 يوما لتخرج بالقرارات الآتية :

أ- تأسيس حكومة مؤقتة جديدة

ب- إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش

ج- تشكيل لجنة وزارية للحرب[2].

وبعد أن استمع المجلس للبيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة انصرف إلى بحث عن الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية، وبتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني وتعزيزها، كما درس وضعية الشعب، وكذلك السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة، واتخذ في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة[3]وكان النقاش حاد بين الأعضاء نظرا لانتقادات التي كانت موجهة لكريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال ودار النقاش حول نقطتين أساسيتين، تغير الحكومة وتوحيد أركان الجيش وكان الخلاف شديدا وأخيرا عين المجلس لجنة متكونة من دحلب، بومدين، ومحمدي السعيد لتقديم اقتراحات والحلول .

ولعب سعد دحلب دورا مهما في التوفيق بين المواقف فاقترح أن يتخلى محمد السعيد عن قيادة الأركان، وأن يكون عضوا في الحكومة واقترح على كريم أن يتولى الشؤون الخارجية[4].

---

[1]- علي كافي، مذكرات الرائد علي كافي، من المناضل السياسي إلى قائد عسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص 256.

[2] - زهير احدادن، المرجع السابق، ص 70.

[3]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية1954-1962، دار هومة ، الجزائر، سنة 2003 ، ص 223.

[4]- زهير احدادن، المرجع السابق ، ص 67.

وأيضا القرارين الأخيرين كان إلغاء وزارة القوات المسلحة بلجنة وزارية تضم بوصوف وبن طوبال وكريم مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة أركان عامة[1].

وفي ظل وجود هيئتين بالشرق والغرب تحت قيادة كل من محمد سعيد وهواري بومدين وجد المؤتمرون أنفسهم أمام أشكال، فتشكيل هيئة حرب موحدة معناه الاختيار بين القائد واقتراح بن طوبال عين محمدي السعيد وزير للدولة وبومدين قائد هيئة الأركان وحصل على حق الاختيار معاونيه، " علي منجلي، قايد أحمد، عز الدين زراري، كان مقر هيئة الأركان العامة للجيش غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية، كما تم ضبط برنامج عمل للمرحلة المقبلة وتلبية المطالب قادة الداخل قرر المجلس دخول هذه الهيئة إلى الداخل وأن تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود وعلى ضرورة إيصال السلاح والمال إلى الولايات، وجاء القرار[2].

وجاء في هذا القرار كمحاولة لرأب الصراع بين الداخل والخارج لكنه لم ينل الحظ الأوفر من التطبيق وكما قال كافي فان القرار جاء متأخرا عن أوانه لان تدعيم الأسلاك الشائكة واشتداد الرقابة على الحدود من العدو، حال دون ذلك فقليلون من التحقوا بالداخل أما البقية معظمهم سقطوا قتلى عن محاولة اجتياز الخط المكهرب[3]بسبب هذه المصاعب ازدادت الهوة بين الداخل والقيادة الرسمية بالخارج، فوجد ديغول فرصته لإيقاع بين الطرفين .

وهكذا فقد كانت تلك الدورة للمجلس الوطني للثورة قد مثلت بحق مرحلة خاصة في مسيرة الثورة، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من العلاقات بين مختلف جبهة التحرير، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسيير شؤون الثورة ومقاليد التأثير والحكم الفعلي.

[1]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 257.

[2]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص ص ، 51-52.

[3]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 258.

هـ-توحيد جيش الحدود وتأسيس هيئة موحدة (هيئة الأركان العامة):

في يوم 01 أكتوبر 1958م تم تشكيل لجنتي العمليات العسكرية واحدة في الشرق 'حيث اتخذت من غار دماء بتونس قاعدة لها، وهي قريبة من الحدود الجزائرية التونسية، وتكفل بقيادتها العقيد محمدي السعيد، أما لجنة العمليات العسكرية الغربية بزعامة العقيد هواري بومدين[1] فقد اتخذت من الناظور بالمغرب الأقصى، قرب الحدود الجزائرية- المغربية مقرا لها .

وفي أوائل عام 1960[2]، تم دمج قيادتي العمليات الشرقية والغربية وأصبحت قيادة واحدة تعرف بهيئة أركان العامة لجيش التحرير الوطني تولى قيادتها هواري بومدين، الذي اختار نوابه من ضباط الجيش التحرير هم علي منجلي، قايد أحمد، رابح زيراري (عز الدين)[3].

كانت قيادة الأركان العامة للجيش تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب وبالتالي فان الجيش تابع للسلطة المدنية لأن أعضاء تلك اللجنة هم أعضاء الحكومة المؤقتة، تسلم العقيد هواري بومدين مهامه في يوم 23 جانفي 1960 وتخلى فورا عن مقره السابق في وجدة ليستقر بغار دماء في تونس[4]وبادرت القيادة الجديدة بإعادة هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني[5]، وقامت بتعيين قادة جدد في الداخل على رأس الولايات وفي الحدود على رأس الوحدات القتالية وشرعت في تنظيم عمليات هجومية متكررة منسقة وفعالة على سد شال وموريس وعلى المركز الأمامية للقوات الفرنسية،

[1] - هواري بومدين : اسمه الحقيقي بوخروبة محمد ، قائد الولاية الخامسة (1957) ، مسؤول قيادة العمليات العسكرية الغربية (1958) ، ثم هيئة الأركان الغربية ، قائد هيئة الأركان (1960-1962)، قائد المعارضة للحكومة المؤقتة في نزاعها مع جيش الحدود ، انظر : بودوح السبتي ، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها من (1955-1962)، باتنة ، 2002، ص 145.

[2]- رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 288.

[3]- عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 345.

[4]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 38.

[5] ينظر الى الملحق رقم 03.

وشاركت فيها جل الوحدات من المنطقتين الشمالية والجنوبية[1]، كما تتكون هذه الهيئة من قايد أحمد الرائد سليمان عن الولاية الخامسة، والرائد علي منجلي عن الولاية الأولى والرائد رابح زراري عز الدين عن الولاية الرابعة ولم يعين أي ممثل عن الولاية السادسة لأنها لم تكن ممثلة على مستوى جيش التحرير الوطني على الحدود وطبعا هذه الهيئة هي تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية والتي بدورها خاضعة للحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 ثم قيادة الأركان العامة، أصبح التنافس على أشده بين أعضاء الحكومة المؤقتة بين قيادة الأركان العامة للجيش، فكل منهما ترى نفسها لها الحق في قيادة الثورة، مما أدى إلى تأزم الوضع بينهم .

[1]- صالح بن النبيلي ، المرجع السابق ، ص 364.

الفصل الأول:

ارهاصات الأزمـــة ومظاهرها

المبحث الأول: تعريف الأزمة

اولا: ماهية الأزمة

ثانيا: خلفيات الأزمة

ثالثا: أسباب الأزمة

المبحث الثاني: مظاهر الأزمة

اولا: اجتماع المجلس الوطني بطرابلس 9-27 أوت 1960

ثانيا: ضعف الحكومة المؤقتة

ثالثا: محاولة يوسف بن خدة في التحكم في الجيش

بتأسيس هيئة الأركان العامة تغيرت جميع الظروف التي كانت لصالح النفوذ والسيطرة الباءات الثلاثة، كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات، أصبحت بإنشاء هيئة الأركان العامة الخاضعة بشكل منظم إلى زعيم واحد وهو هواري بومدين، ولكي يستعيد الباءات نفوذهم داخل الجيش حدث خلاف بينهم وبين هيئة الأركان العامة.

المبحث الأول: تعريف الأزمة

أولا: ماهية الأزمة

الأزمة عبارة عن صراع وقع بين هيئتين قيادتين للثورة هما الحكومة المؤقتة التي تأسست يوم 1958/09/19 وتمثل الهيئة التنفيذية العليا للثورة، والهيئة العسكرية المتمثلة في قيادة الأركان العامة والتي تأسست في تونس بتاريخ 23 جانفي 1960 ويشرف على قيادتهما هواري بومدين[1] ولكي يستعيد العسكريون نفوذهم حدث خلاف بينهم وبين هيئة الأركان المقيمة في الخارج، بالإضافة إلى تمكن بومدين من بناء جيش قوي لا يقبل أي مساومة اتجاه الوحدة الوطنية والاستقلال التام[2]، وقد استطاع هذا الجيش أن يصبح قوة سياسية لمواجهة الحكومة المؤقتة وفي ظل التباين الايديولوجي بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان تطورت الخلافات فيما بينهما إلى أن انفجرت في شكل أزمة حادة من شهر جوان 1961م[3]. بدأت هذه الأزمة عندما قامت قوات هيئة الأركان العامة بإسقاط طائرة فرنسية فوق مركز التدريب ملاق وأسرت قيادة الأركان الطيار فريدريك نمايار[4].

ولعل الشيء الذي زاد في الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان هو رفض الحكومة دعوة المجلس الوطني للثورة لاجتماع في الوقت المحدد، أي في جانفي 1961 على أبعد تقدير، فقد

---

[1]- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958، جانفي 1960، د ط، دار الحكومة، الجزائر 2010، ص 21.

[2]- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، تر: عميل قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت، 1982، ص 109.

[3]- علي الكافي، المصدر السابق، ص 260.

[4]- الشاذلي بن جديد، مذكرات ملامح حياة 1929- 1979، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 158.

كانت هيئة الأركان تنتظر هذه المناسبة بفارغ الصبر لإثارة مسألة القرارات[1]، وكذلك قيادة الأركان كانت تعمل دون استشارة أعضاء الحكومة المؤقتة، من ذلك أن القرارات المترتبة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، خاصة تلك المتعلقة بالجيش كتجنيد الأطباء والطلبة دون أن تنتظر الحكومة المؤقتة، كرفضها تعيين بعض القادة على أجهزة قيادة الأركان كانت الحكومة المؤقتة قد أرسلتهم لذلك[2].

- **طبيعة النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قبيل وقف إطلاق النار:**

تميزت الفترة الممتدة من جانفي 1962 إلى وقف القتال بتدهور أكبر في موقف الحكومة وتزايد ثقة الهيئة في نفسها بعد أن تأكدت لها نهائيا انقسامات خصومها وضعفهم، ضمت لنفسها التغطية السياسية التي كانت بحاجة إليها عن طريق التحالف مع بن بلة، تحالف لم يعد وقتئذ سري على أحد

- **الحكومة تراهن على ولايات الداخل :**

في مطلع 1962 م كانت الحكومة قد فشلت في محاولتها السيطرة على جيش الحدود ولم يبقى سوى العمل على تعزيز مواقفها في الداخل من أجل ذلك، أرسلت إلى الولاية الرابعة مفوضين عنها لهدفين هما السهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا من ناحية واسترداد الرقابة على قيادة الولاية لصاح الحكومة من ناحية ثانية .

وفي الوقت نفسه صوبت الحكومة نظرها باتجاه العاصمة، فاتخذت شأنها قرار جلب لها متاعب إضافية دون التوصل إلى ترجيح كفتها، فكانت مدينة الجزائر منذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني، قد استعادت وضعها الذي سبق مؤتمر الصومام وأصبحت منطقة سادسة في الولاية الرابعة التي أعادت تنظيمها في النصف الثاني من 1960 م، في مطلع 1962م، كانت الأوضاع التنظيمية سيئة في

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 428.

[2]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 356.

العاصمة ولذاك لم تعرقل الولاية الرابعة قيام المبعوثين بتسييرها إعادة تنظيمها فشرع عز الدين أحد المفوضين من طرف الحكومة ومساعدون في عملية إعادة تنظيم أدت سرعة تكوين قيادة للمنطقة ووضع هياكل إقليمية لها تمثلت في إنشاء خمس مناطق كان في كل واحدة منها عند إعلان وقف القتال حوالي 350 رجلا مسلحا[1].

ابتداء من شهر فيفري الذي شهد استئناف المفاوضات، أصبحت المواجهة مفتوحة بين الهيئة الأركان والحكومة واتسعت الخلافات بينهما وكان كل حدث مناسبة لتصعيد اللهجة، وكان قد اجتمع المجلس الوطني للثورة يوم 22 فيفري 1962م وهو من ضمن المناسبات التي عبرت فيها هيئة الأركان من جديد عن معارضتها[2] لملف المفاوضات الذي قدمته الحكومة على اثر محادثات "لوي جوكس" والذي كان على رأس الوفد الفرنسي مدعما بمجموعة من المتفاوضين وتضمن هذا الاجتماع أسس الاتفاق المقبل في ايفيان وكان أثناء المنافسات وعند التصويت .

وخلال المناقشات تركزت انتقادات ممثلي هيئة الأركان بومدين وقايد منجلي على الفترة الانتقالية عن الاتفاقيات بوجه عام، كانت العبارة المفضلة التي رددها قايد منجلي لأعضاء الوفد المفاوض هي 'الفرنسيون لعبوا بكم '[3].

وفي مارس 1962 م عندما ذهب دحلب وزملاؤه إلى ايفيان لإبرام الاتفاقيات النهائية كانت وضعية النزاع إذن على النحو التالي إلى جانب حكومة مؤقتة لا سلطة لها على جيش الحدود، تراهن على دعم الولايات أما وفي الجهة المقابلة بعد سيطرة هيئة الأركان على أكبر قوة مسلحة لثورة ضباطها يحرصون على نيل حصة الأسد من السلطة غي جزائر الغد وجنودها مقنعون بفضل العمل السياسي والدعائي الذي أنجزته المحافظة السياسية لهيئة الأركان منذ شهور عديدة " بفساد السياسيين

[1]- صالح بلحاج ،المرجع السابق ، ص ص -82-83.

[2]- مصطفى الهشماوي ، المرجع السابق ، ص 178.

[3]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 84.

في الحكومة المؤقتة ومن حولها، وهي الآن بحوزتها خلافات كثيرة حقيقية أو مفتعلة، تريد استخدامها لتبرير الطموح إلى السلطة واختفاء طابع المشروعية على مطالبها فضلا عن ذلك مسألة التغطية السياسية التاريخية التي كانت بحاجة إليها نجحت في حلها ولم تعد مشكلة في نظرها منذ إبرام التحالف مع بن بلة [1].

ثانيا: خلفيات الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة 1960 إلى 1962م.

بعد سعي العقيد هواري بومدين وجماعته من أجل السلطة في وقت مبكر، يعود ذلك حسب تقدير صالح بلحاج إلى صيف 1960، بمجرد الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود عندئذ أصبحت الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة لكي يطمح مسؤول عسكري من رتبته، وفي موقعه كقائد عام لجيش التحرير إلى المشاركة في السباق على السلطة.

كانت مجريات الأمور في اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين وفي مقدمتهم بومدين وأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين في قمة الجبهة. وعلى رأسهم الباءات الثلاثة[2] وهم بن طوبال، بوصوف، كريم بلقاسم، وأظهرت لهم الخلافات التي كانت تمزقهم ومكنتهم بالتالي من الاستنتاج بأنه من الممكن أن يعملوا لحسابهم الخاص لكي يكونوا بدورهم أصحاب السلطة العليا بعد افتكاكها من المسيطرين عليها في ذلك الوقت[3].

وتميز الوضع العسكري في 1960 بنقطتين بارزتين هما:

تراجع دور جيش التحرير في الداخل وتزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية.

---

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص ، 84، 85.

[2] – الباءات الثلاث: وهم كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، نشأ هؤلاء القادة في النظمة السرية حيث تميز تكوينهم بالاعتماد على السرية واتخاذ القرار والعمل وفق منهجية إعطاء الأوامر . ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق ، ص 11.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص57.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذا الوضع العسكري في تلك الفترة مخطط شال الذي أضعف الولايات والحواجز الحدودية التي عزلتها عن الخارج وقد أدت إلى تجميد قوات متزايدة عددا وعدة على طول الحدود الشرقية والغربية[1] .

ومن هنا أصبحت كل الإمكانيات تحت تصرف هذه الهيئة، أصبح في الحدود جيش قوامه 35 ألف فيلقا، أي حوالي 23 ألف جندي، بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة، جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته[2].

من هنا أصبح للثورة جيشان في الحدود، وجيش في الداخل الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه المقدس محدود ومعروف وهو حماية الثورة[3].

بعد تراجع دور الولايات، أصبح الجيش المتواجد على الحدود القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير.

وكذلك التأطير والتكوين السياسي الأيديولوجي بفضل مصالح المحافظة السياسية التابعة لهيئة الأركان العامة في الشرق والغرب. كما استطاع العقيد هواري بومدين قائد الأركان : أن يعيد تنظيم الوحدات الحدودية في ظرف قصير، وتمكن من القضاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة فيها[4].

ولقد كان التضامن قويا بين قائد الجيش الحدود وجنوده، وفي الواقع تخلت هيئة الأركان عن محاولات العبور التي كانت سبب خسائر في الأرواح وقررت أن يكون دور جيش الحدود تكثيف الهجمات على المواقع الحدودية على الجبال، كما أن القيادة نفسها والتي كان من المفروض أن تعود إلى الداخل ظلت تمتنع عن ذلك رغم أوامر الحكومة في أكثر من مرة منذ 1960 كانت هيئة الأركان

---

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص58 .

[2]- علي الكافي ،المصدر السابق ، ص 258.

[3]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 58.

[4]- حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 224.

تدرك مصادر القوة لديها وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لا سيما أن الحكومة المؤقتة ككل وبعض وزرائها كل على حدي كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير وفي غيره، وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة في قيادات الجبهة بأسرها، وقد استغلت هيئة الأركان كل دلك لضرب الحكومة المؤقتة[1] واتهامها بالتقصير في أداء واجبها اتجاه الجيش وبأنها لا تولى اهتماما بالمسائل العسكرية التي أوصى بها المجلس الوطني للثورة والتقصير في تقديم المساعدات المادية والمالية لجيش التحرير[2].

ضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة وفق أسلوبه الخاص، لكن سيطرته على الجيش الحدود القوي لم يكف كافيا للوصول إلى السلطة لأنه كان يفتقد الشرعية التاريخية[3]، وقد فجرت هيئة الأركان كل نواياها وكشفت عن طموحاتها الواضحة وشعور منها بأنها تمسك بزمام القوة العسكرية أرادت أن تظهر قوة سياسية مستقلة لابد أن يحسب لها حسابها وأن تأخذ بعين الاعتبار، لقد كشفت المذكرة عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية أبعدت نفسها نهائيا عن التعبئة المحيطة ومن هنا بدأت تعمل لحسابها الخاص .

ظهر بومدين قائد لا منازع له لهذه العناصر الجديدة، أحاط نفسه بحالة من الاتهام والتقشف والنزاهة الثورية، وقد كان يعقد اجتماعات ليلية مطولة مع مساعديه في هيئة الأركان، نادرا ما كان يتدخل في الاجتماعات الرسمية للقيادة، لا يعامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر، ذلك لأن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلونها " أحياء وسالمين " في نهاية المطاف[4].

---

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص58.

[2]- إبراهيم مياسي ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، د ج، د ط، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 316.

[3]- الطاهر الزبيري ، نصف قرن من الكفاح ، مذكرات قائد أركان جزائري ، ط1 ، الجزائر ، الشروق للإعلام والنشر ، 2011 ، ص 12.

[4]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 265.

ثالثا: أسباب الأزمة :

الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة أسباب كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

عندما شكلت قيادة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني بالحدود بقيادة هواري بومدين بتاريخ 23جانفي 1960 والمتكونة من ثلاث وعشرين فيلقا وهو ما يعادل 23000 جنديا، بالإضافة إلى خمس كتائب ثقيلة، وهذا التعداد العسكري يشكل جيشا كلاسيكيا حقيقيا، قد يجعله "يتمرد على كل من يتجرأ سلبه تفوقه وسيادته".

وأصبحت هذه الهيئة هي المتحكمة في زمام القوة داخل المجلس الوطني.

تمرد قيادة الأركان العامة على تنفيذ أوامر الحكومة المؤقتة نتيجة لما لمسته فيها من ضعف نتائج عن انقسامها إلى مجموعات ثلاث تتمثل في :

1- مجموعة تضم قدماء المركزيين مثل بن يوسف بن خدة، وسعد دحلب، اللذان اعتبرا بأن الأزمة سببها خلاف بين العسكريين وبالتالي لا يجب التدخل فيما بينهم .

2- مجموعة الباءات الثلاثة، اللذين يريدون المحافظة على مكانتهم داخل الحكومة المؤقتة .

3- قيادة الأركان العامة، وهي القوة الناشئة داخل الحكومة التي يجب أن تفرض وجودها ما دامت تتحكم في القوة العسكرية.[1]

رفض اللجنة الوزارية للحرب عملية التجنيد التي تقوم بها قيادة الأركان في أوساط كل من اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، فئة الطلبة والأطباء والموظفين، وهو الإجراء الذي كان جوهر النزاع بين الهيئتين القيادتين للثورة في الخارج.[2]

[1]- صالح الحاج ، المرجع السابق ر، ص 75.

[2]- أمحمد بوحموم ، المرجع السابق ، ص 195.

اعتراض قيادة الأركان العامة على سير المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية كما اعترضت على الشخصيات التي تقوم بتمثيل الثورة في المفاوضات، ورأت ذلك الهيئة بأن الحكومة المؤقتة تهدف إلى تشكيل حكم برجوازي بعد الاستقلال، وهو ما يتعارض مع مصلحة الشعب في الولايات.

ومادام الأمر كذلك فان الحكومة غير مؤهلة للقيام بالمفاوضات. وفي تلك الاثناء كانت المحافظة السياسية لجيش الحدود تعمل على نشر الفكر الاشتراكي، وتنتقد حياة البذخ والتبذير التي يعيشها أعضاء الحكومة المؤقتة عكس ما يعينه جيش الولايات من حياة الفقر والحرمان، ومن خلال هذا الأسلوب المنتهج من قبل أعضاء قيادة الأركان فإنهم كانوا يسعون إلى استمالة جيش الداخل ضد الطاقم الحكومي تمهيدا للدخول إلى العاصمة.[1]

في يوم 21 جوان 1961، قام الطيران الفرنسي على المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس بينما كانت إحدى الطائرات تحلق على ارتفاع منخفض فوق منطقة تدريب لجيش الحدود واجهتها المدفعية المضادة للطيران فأسقطتها وألقي الطيار بنفسه بواسطة المظلة فوجد نفسه محاصرا من طرف جيش الحدود، وبما أن الحادثة وقعت على التراب التونسي، فقد تدخلت الحكومة التونسية وطلبت من الحكومة المؤقتة تسليم الطيار الفرنسي إلى الحكومة التونسية بلا قيد أو شرط، وبعد تدخل العقيد بن بوصوف وبن طوبال لدى مقر قيادة الأركان بغار الدماء وأقنعا بومدين بأن عدم تسليم الطيار الفرنسي يعني تمرد هيئة ضد الحكومة المؤقتة مما دفعه القيام بما يلي :

1- تلبية لطلب الحكومة المؤقتة، والحكومة التونسية المتمثل في إطلاق سراح الأسير الفرنسي قامت قيادة الأركان العامة بتقديم الأسير إلى ممثلي الحكومة المؤقتة، كما قدم أعضاؤها استقالة جماعية إلى رئيس الحكومة فرحات عباس يوم 1961/07/15، لما لمسوه من الحكومة من خضوع للحكومة التونسية وقدموا تقريرا مفصلا عن دوافع الاستقالة والتي تحمل في مضمونها جملة من الاتهامات نحو

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 12.

الحكومة المؤقتة [1]، ونحو سياسة الحبيب بورقيبة الذي يخضع للضغوط الفرنسية على حساب المصالح العليا لأشقائه الجزائريين[2].

2- خروج أعضاء قيادة الأركان العامة للجيش من التراب التونسي واتجاههم نحو ألمانيا، وهذا يعني حدوث في أعلى هيئة عسكرية، وفي حالة حرب . وأثناء مكوثهم بالخارج التقوا بعمر بوداود رئيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كما أرسلوا أعضاء القيادة التاريخية لاطلاعهم بالوضع الذي تعاني منه الثورة ،جراء تصرفات الحكومة المؤقتة، وهذا يعني أن أعضاء هذه الهيئة تمكنوا من استمالة قادة الثورة في فرنسا وإبلاغهم بضعف الحكومة المؤقتة[3].

3- ورغم أن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة حاول تنصيب قائد جديد القيادة الأركان هو النقيب موسى بن أحمد، إلا أن هذه المبادرة باءت بالفشل أمام إصرار ضباط جيش الحدود على عدم التعامل مع أي قيادة خارج قيادتهم الأصلية، وقاموا بتحرير عريضة ممضاة من طرف 21 ضابطا تدين سياسة الحكومة المؤقتة وترفض تعين النقيب موسى بن أحمد خلفا لهواري بومدين، كما وقع ضباط جيش التحرير الوطني بالمغرب على عريضة تحمل نفس المغزى، واعتبر الجميع أن استقالة هيئة الأركان العامة تحمل مستوى سياسي، التي آزرتها وحدات الحدود الشرقية والغربية، وهو ما جعل الحكومة المؤقتة تفشل في استبدالها بقيادة جديدة[4] .

ومن بين الأسباب الرئيسية كذلك في الخلاف بين الهيئتين المركزتين، هي من يتحكم في جيش التحرير الوطني بالولايات، تمهيدا للدخول إلى الوطن بعد الاستقلال لا سيما إلى الولاية الرابعة التي توجد العاصمة ضمن نطاقها الجغرافي.

---

[1]- أمحمد بوحموم ، المرجع السابق ، ص 196.

[2]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 332.

[3]- المصدر نفسه ، ص 332 .

[4]-الشاذلي بن جديد ، مذكرات الجزء الأول ، 1929 -1979، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2011 ، ص ص 159-160.

إذن الخلاف بين الهيئتين المذكورتين سببه الحقيقي هي السلطة والتحكم في الولايات التاريخية كمرحلة أولية للتحكم في زمام الأمور بعد الاستقلال[1] ،وليس نتيجة الاختلاف حول التوجهات الفكرية والسياسية. [2]

- **المفاوضات :**

بدأت الخلافات تزداد بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة حول اتفاقية إيفيان التي انتهت بوقت إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م، حيث انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة مفاوضات، وزودت قضية المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثيرة لهاجمة الحكومة المؤقتة من بدأ الاتصالات الأولى في مولان إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان اتسم موقف الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض معا، فهي لم تقل أنها ضد المفاوضات بل أعلنت أنها أيضا تريد السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية، لكنها اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في إدارة المفاوضات، وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها[3]، كما تعرضت الحكومة المؤقتة لانتقادات من طرف هيئة الأركان بعد محادثات مولان، وفي اواخر مارس 1961 على اثر إعلان بدأ المفاوضات في 07 أفريل ازدادت لهجة هيئة الأركان حدة وكان بومدين من المعارضين لاتفاقيات ايفيان ولعله من الملاحظ أن الجانب السري من الاتفاقية الذي لم ينشر حسب ما يجمع عليه الكثير هو سبب اعتراض بومدين، لاتفاقية ايفيان وما بين ذلك الاتفاقية السرية الخاصة بوجود قاعدة عسكرية سرية بالقرب من مدينة بني ونيف، أجرى بها الجيش الفرنسي تجارب على الأسلحة الكيماوية والى غاية السبعينات وكانت آنذاك قيادة الأركان قد وجهت رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المؤقتة[4] .

---

[1]- أمحمد بوحموم ، المرجع السابق، ص 196.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 7.

[3]- المرجع نفسه ، ص 61

[4]- زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني ، جذور الازمة ، د ج ، د ط، دار الهدى للنشر ، عين مليلة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 133-134.

وفي الحقيقة أن اعتراض من الهيئة ليس على مبدأ التفاوض وإنما على كيفية إجراء المفاوضات والتوقيت الملائم لذلك والأشخاص الذين سيقومون بها، وما كانت تريده قيادة الأركان في ذلك الوقت بالذات، هو تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات، لأن إقرار سلطتها على هذه الأخيرة بعد التحكم في جيش الحدود، معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة، فهيئة الأركان[1]كانت تنظر إلى السلطة، من يريد السلطة عليه أن يتحكم في جيش التحرير في الداخل والخارج كان مضمونا لقادته، لكنه كان أمرا من شأنه على الأقل أن يعقد الأمور أمام هيئة الأركان التي لم تكن تريد أن تجد بعد النزاع الخارجي نزاعا آخر في الداخل وكانت تسعى لجعل طريقها نحو العاصمة خاليا من المعارضة لكل ذلك عبرت هيئة الأركان عن معارضتها لبدأ المفاوضات [2] ولم تتخلى عنها حتى بعد التنازل الذي حصلت عليه من الحكومة التي طلبت منها أن تعين اثنين من أعضائها للمشاركة فيها.

- **موقف هيئة الأركان من المفاوضات :**

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الخامسة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس (ليبيا)، من أجل المصادقة على اتفاقية إيفيان المتعلقة بإيقاف القتال، المقررة يوم 19مارس 1962 .لكن ممثلي الهيئة العليا للأركان عارضوا مضمون الاتفاقية، اذ تزداد الأمور تفاقما، لا سيما أن الخلاف بلغ أشده بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة جيش التحرير الوطني، وبما أن الاتفاقية لم يصادق عليها كامل أعضاء الحكومة، لأن البعض منهم كان في السجن، فقد أصبحت محل خلاف بين القادة في الداخل والقيادة في الخارج[3] .

---

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 63.

[2]- المفاوضات = هي التحادث الذي يقع بين طرفين متناقضين أو متضادين أو مختلفين من أجل التوصل الى اتفاق بينهما على ما يختلفان فيه ، ينظر عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير ، 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون ، الجزائر ، (دس)،ص 81.

[3]- محمد تقية ، حرب التحرير في الولاية الرابعة ، تر: بشير بولفراق، دج، دط، دار القصبة، الجزائر ، 2012، ص 223.

كما اعترض بومدين على اتفاقية إيفيان حيث يرى أنه هناك ملحق سري لاتفاقية ومن ذلك اتفاقية سرية خاصة بوجود قاعدة عسكرية سرية بالقرب من مدينة بني ونيف، هنا أجرى بها الجيش الفرنسي تجاربه الكيمياوية وكانت القيادة أنذاك وجهت رسالة الى الحكومة المؤقتة بعدم الاتفاق مع فرنسا[1].

كما عبرت هيئة الأركان عن استيائها ومعارضتها لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، فأحد قادتها وهو الرائد سليمان، الذي كان معروفا باندفاعه ذهب أبعد من ذلك حين صرح لإطارات جيش التحرير في الشرق بأن الحكومة المؤقتة ارتكبت خيانة حين قبلت التوقيع على تنازلات مخجلة على ظهر الثورة في إيفيان[2].

كما ترى هيئة الأركان أنه يجب فض النزاعات الداخلية أولا وقبل كل شيء، فراح بومدين يخاطب المفاوضين محترما القانون احترام العسكري المنضبط قائلا لهم : " اذهبوا للتفاوض فلسنا صبيانا "[3].

- **موقف الحكومة المؤقتة من المفاوضات :**

لقد أكدت الحكومة المؤقتة موقفها يوم 16 جانفي 1960 بقولها أمّا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فيما يخص مسؤولياتها، فإنها مستعدة لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول لظروف استفتاء الحر للشعب الجزائري، كما أعلنت الحكومة المؤقتة في بيان لها أن نتائج الاستفتاء تعبر عن تطبيق حق تقرير المصير ليكون الوسيلة الطبيعية لتحقيق الأمن خاصة أنها لا تطرح

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 477.

[2]- محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر ، الرمز والمال ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2010، ص –ص 574-575.

[3]-خالد نزار ، روايات معارك حرب التحرير الوطنية ، 1958-1962 ، تر، مهني حمدوش ، دج ، دط ، دار منشورات الشهاب ، 2002، ص 29.

الأمم المتحدة كشرط أولي، وتريد المفاوضات[1] إضافة الى ذلك ردت بالإيجاب على خطاب 16 سبتمبر وأعلنت استعدادها للدخول في المحادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف اطلاق النار، وقد عبرت من موقفها على الصعيد السياسي من خلال الاعتراف بالحكومة الجزائرية ذات سيادة وتتحمل الجزائر على استقلالها التام دون أي اتفاق ملزم تطبيقه، في حين يمكن عقد اتفاقيات تعاون، ولكن من طرف الحكومة المعترف بها رسميا [2].

كما كان يرى خصوم بومدين بتغيّر موازن القوة الداخلية ورأوا في موقف هيئة الأركان مسعى هدفه التشويش على المفاوضات التي كان يزعم أنها في صالح الحكومة المؤقتة[3].

- **استقالة أعضاء هيئة الأركان:**

في يوم 21 جوان 1961 م، قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس[4]. فتعرضت الطائرة التي كانت تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب التابع لجيش التحرير[5]، لنيران مدفعية جيش التحرير فأسقطت وأسير الطيار، وبما أن الحادثة وقعت داخل الأراضي التونسية[6]، طالبت حكومة بورقيبة من هيئة الأركان تسليم الطيار، غير أنها رفضت هذا الطلب حيث اعتبرت ان الطائرة في حالة تجسس وأنها خرقت الأجواء الخاصة لجيش التحرير الوطني على الحدود، لهذا بدأت الحكومة التونسية تمارس عدة ضغوط عن طريق قطع التمويل عنه، حتى أنها أقدمت على قطع الماء والكهرباء عن مراكزه في الحدود التونسية، لكن بعد أيام من المراوغة

---

[1] بزمويس فايس، نحو السلم في الجزائر ، مفاوضات ايفيان في ارشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 -29 جوان 1962 ، تر : تحت اشراف صديق سلام ،د ط ،دار عالم الافكار ،المحمدية ، الجزائر ،ص 82.

[2]- نفسه ، ص 92.

[3]333- خالد نزار، المصدر السابق ، ص 29.

[4]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص64

[5]- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، 158.

[6]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص64.

والتودد[1]، قرر بومدين بمفرده التنازل، فسلم الطيار دون شرط، وقد رأت هيئة الأركان العامة في هذا القرار استسلاما فقرر "الهواري بومدين" يوم 15 جويلية 1961 تقديم استقالته الى رئيس الحكومة المؤقتة " فرحات عباس" وتعتبر هذه الاستقالة[2] استقالة جماعية لهيئة الأركان العامة للجيش، وقد دعم قائد الأركان العامة استقالته برسالة مطولة شرح فيها أسباب الاستقالة وأدان بعض الأخطاء التي ترتكب بسم الثورة والتي درجة الخطورة لم يعد بوسع هيئة الأركان العامة السكوت عليها وتزكيتها.[3]

وبعد تقديم الاستقالة الى رئيس الحكومة المؤقتة، قرر العقيد هواري بومدين والرائدان " منجلي" و " سليمان" الخروج الى ألمانيا حيث اجروا لقاءات حثيثة مع " بوداود" أحد العناصر البارزة في اتحادية الجبهة بفرنسا، وكاتبوا السجناء الخمسة لاطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب[4].وعمل يوسف بن خدة على تنصيب قائد جديد للهيئة أي لقيادة الأركان وهو نقيب موسى بن أحمد، الا أن هذه المبادرة باءت بالفشل أمام اصدار ضباط جيش الحدود على عدم التعامل مع أي قيادة خارج قيادتهم الاصلية، حيث قاموا بتحرير عريضة ممضاة[5] من طرف 21 ضابط تدين سياسة الحكومة المؤقتة وترفض تعيين النقيب موسى بن أحمد خلفا للهواري بومدين[6]، واعتبر الجميع ان استقالة هيئة الأركان لها موقف ومغزى سياسي.[7]

ولعل اهم نتيجة ترتبت عن استقالة هيئة الأركان العامة هو ذلك الصدى التاسع الذي أحدثته في أوساط جيش التحرير الوطني، وبالتالي دعوة المجلس الوطني للثورة الى عقد اجتماع بعد أقل من شهر من ذلك .

---

[1]- شاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 159.

[2] - ينظر الى الملحق رقم 3.

[3]- عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 450.

[4]- عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص 450.

[5] -ينظر الى الملحق رقم04.

[6]- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص159.

[7]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 66.

المبحث الثاني: مظاهر الازمـــة

اولا: اجتماع المجلس الوطني (طرابلس 09 الى 27 أوت 1961) :

بدأ الاجتماع في جو مشحون رغم الإنجازات الضخمة التي تحققت منذ الاجتماع السابق، في الميدان الدبلوماسي أو الميدان العسكري ويبدو أن الخلاف القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ألقت بضلالها على ذلك ،وجعلت صورة المستقبل تبدو قائمة أمام الجميع، ولم يستطيع تلك الإنجازات رغم أن وزارة الخارجية كان أداها على جانب كبير من التوفيق فأدخلت الجزائر الى مناطق كثيرة من العالم، كما تبلورت المفاوضات مع فرنسا وجعلتها تنظر الى استقلال الجزائر لحتمية وإرادة لا مفر منها.

وفي الميدان العسكري أصبحت للجزائر وحدات منظمة يحسب لها حسابها كما استطاع بعض الإطارات الدخول الى الجزائر[1] وقد جرى هذا الاجتماع بين 9الى 27 أوت 1961 بطرابلس فاندفع القائد أحمد ومنجلي للانتقاد المفاوضين في ايفيان وتحدثوا عما اسموه بتصفية الجزائر، ورد كريم بغضب وأجب منتقديه قائلا أنه تحلى بصرامة أثناء المفاوضات، فسانده باقي أعضاء البعثة الدبلوماسية، مما دفع القائد أحمد ومنجلي للإعلان عن استقلالهما من الوفد فلعب الجانب بومدين لعبة خطيرة زادت من حدة الخلافات داخل الثورة، وبعد أن قرر المجلس مواصلة المفاوضات، وتجديد ثقته في بلقاسم كريم كرئيس في الوفد المفاوض طرحت مسألة لعودة الى جذور أول نوفمبر، وبعد التفكير اقترح بوصوف تعين بن خدة رئيسا، فهو اشتراكي مثل بومدين ومتشدد في مواقفه الثورية، وهنا اقتنع بومدين بفكرة بوصوف ووافق عليها وبقى الشيء الوحيد كان يجب فعله وهو اقناع كريم عن التخلي عن رئاسة الحكومة المؤقتة.

أشغال :

[1]- مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص ص، 144-143.

عندما افتتح المجلس أشغال وجد أعضاء الحكومة أنفسهم أمام مشكلتين هما مسألة القيادة ومسألة المفاوضات، لكن هيئة الأركان ركزت على مسألة القيادة[1]، وهو الاجتماع الذي تبنى برنامج عمل الثورة ووضع الافاق للدولة الجزائرية[2]، حل موضوع المفاوضات انقسم الحاضرون الى صفين، هيئة الأركان من جهة والغالبية العظمى من المجلس من جهة أخرى، هيئة الأركان كعادتها لم تعبر عن موقفها بلسان قائدها بومدين الذي لم يتدخل الا نادرا في هذه الدورة، أسندت المهمة كالعادة أيضا الى منجلي وقائد أحمد للدفاع عن تطورات الهيئة[3] التي اتهمت الحكومة بلجوئها الى حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا مؤكدة على ضرورة حسم المسائل الداخلية قبل الدخول المفاوضات[4].

قدم رئيس الوفد كريم بلقاسم عرضا عم ملف المفاوضات وبيم الظاهر التشدد التي أبدائها في تقرير أمام الموفدين الفرنسيين ودعم أقواله أعضاء الوفد أخرون، ففي مسألة المفاوضات فان كريم بلقاسم يدعم غالبية الأعضاء في المجلس، وبالتالي لم تنجح هجمات قيادة الأركان في عزله، وقرر المجلس مواصلة المفاوضات وتجديد الثقة في بلقاسم كريم كرئيس الوفد المفاوض ومن أجل الوصول الى اتفاق[5].

أما مسألة القيادة أهم بكثير من قضية المفاوضات في الصراعات التي شهدتها الدورة، حيث ظهرت بشأنها ثلاثة مواقف لم ينجح أصاحبها في تجسيدها تماما، الا أنها أثرت في صيغة الأجهزة التي أقرها المجلس[6] ،وقد تم مناقشة قضية دخول الأجهزة القيادية للثورة الى داخل البلاد حيث كان

---

[1]- ضيف الله عقيلة ، المرجع السابق، المرجع السابق ، ص 453 .

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، 1954-1962، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-1962، ص 112.

[3]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 69.

[4]- محمد حربي ، المرجع السابق، ص 236.

[5]- ضيف الله عقيلة ، المرجع السابق ، ص 144.

[6]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 70.

الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري للحكومة المؤقتة وجيش الحدود ومن الذين رغم منهم على المبدأ، اعتقدوا ان تنفيذ مثل هذا الامر صعب[1].

مثل هذا الامر صعب وينبغي أن يتم على مراحل مندرجة ولمعالجة ذلك، تم اقتراح تشكيل لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج مؤكدا على أن استقرار القيادة بالخارج لا يمكنه توجيه وقيادة الشعب بالداخل الذي هو في أسم الحاجة الى قيادة عليا تنظم كفاحه، كما تم في هذا المؤتمر انتخاب يوسف بن خدة رئيسا للحكومة عوضا عباس فرحات[2]، وبعد تعينه فانه انتقل الى مدينة غار الدماء مقر قيادة الأركان العامة[3]، أما كريم بلقاسم فان المجلس أبقاه نائبا للرئيس ولم يفوز برئيس بسبب معارضة هيئة الأركان له أولا، وبوصوف وبن طوبال على وجه الخصوص ثانيا[4]والى جانب ذلك قام المجلس الوطني بأمر قيادة الأركان بتراجع عن استقلالها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج اليه وفعلا وفي أوائل نوفمبر 1961، رجعت قيادة الأركان الى مقرها هي أقوى من ذي قبل، وعلى كل فان الخلاف رغم خطورته فانه بقى على مستوى القيادة، ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين ولا على العاملين في الميدان السياسي، وكانت العمليات مستمرة والمفاوضات مع فرنسا متواصلة[5].

بوجه عام تمثل التوازن الجديد الذي أقامته هذه الدورة في تحالف الباءات الثلاث مع قدماء المركزيين الذين قد أبعد وهم من لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957م على حساب عباس وأصدقائه وفي هذه دورة اذا ثأر المركزيين لأنفسهم اذ تولوا المناصب الهامة من الحكومة فأخذ بن خدة

---

[1]- حكيمة شتواح ، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية ، مذكرة ماستر : تخصص تاريخ الثورة الجزائرية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 144.

[2]- حكيمة شتواح ، المرجع السابق ، ص 114.

[3]- عبد النور خثير ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتورة في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2005 -2006 ، ص 89.

[4]-صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 71.

[5]- مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 72.

الرئاسة من عباس والشؤون المالية والاقتصادية من أحمد فرانسيس وعادت الى سعد دحلب حقيبة الخارجية أما المركز الاخر محمد يزيد فقد احتفظ بمنصبه الدائم، الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958م، ويلاحظ في الحكومة الجديدة أيضا أن بوضياف أصبح نائبا مثل : كريم بن بلة وألغيت اللجنة الوزارية للحرب كان ذلك الإلغاء في الواقع شيئا نسبيا بتحصيل حاصل لأن تلك الهيئة كانت في الحقيقة عبارة عن اطار فارغ خاصة منذ أن تبين أنها لا تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقيادته[1].

وقد انتهى اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بإصدار بيان ختامي جاء فيه على الخصوص : ".. وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير مصيره، ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية الت تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدو المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب.

وعند التأمل جيدا في التغيير الوزاري الذي توصلت اليه الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، يلاحظ المرء أنه لم يمكن تغيير جذريا، بل كل ما في الامر هو أن الحكومة الجديدة قد أصبحت في الوارثة لكل التناقضات السابقة اذ لم تكن في وضع أحسن من ذي قبل، فقد كان التغير ينحصر في محاولة الاستمرار على نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير لذا ظلت الازمة من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة قائمة بعد انعقاد هذه الدورة لمجلس الثورة[2]، وان العلاقة بين الجانبين سوف تشهد مزيدا من التوتر والتدهور[3].

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 72.

[2]- ضيف الله عقيلة ، المرجع السابق ،ص 456.

[3]- صالح الحاج ، المرجع السابق ، ص73.

ثانيا: ضعف الحكومة المؤقتة أمام هيئة الأركان:

لقد أعادت الدورة الرابعة للمجلس الوطني توزيع الأوراق في القيادة لكن هيئة الأركان لم تفلح في تمرير موقفها، فواصلت معارضتها للحكومة الجديدة وفي الفترة اللاحقة قامت حكومة بن خدة بمحاولات لتحكم في جيش الحدود لكنها لم تنجح فيها، وهذا أدى بالحكومة المؤقتة في بالضعف وانقسامات داخلية وفي المقابل أصبحت هيئة الاركان عشية وقف القتال تتصرف كسلطة موازية للحكومة .

وفي خريف 1961 أمام التمرد الذي أعلنته صراحة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، لم يتمكن بن خدة ووزراءه من التصدي كفريق موحد للعقيد بومدين ونوابه واتخاذ إجراءات رادعة ضدهم، اتسم موقف الحكومة آنذاك بالتردد، والسبب في انعدام المبادرة المؤثرة من الحكومة في تلك الفترة يعود الي انقساماتها الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها الى غاية جانفي1962[1]، مما أدى بالحكومة المؤقتة التي كانت بعد في حالة ضعف التي تزداد تفككا، وفي بقعة أخرى بحص تركان[2]، نشب خلاف بين الوزراء الخمسة المسجونين، تضررت إدارة جبهة التحرير الوطني بسبب هذا الانشقاق المزدوج، الذي ألحق الوهن بها ضرورة، وبالتالي فقدان هيبتها وسلطتها على الولايات الداخلية[3].خاصة مع التردد الذي أصاب وزرائها وفي مقدمتهم "دحلب" الذي صرح يوم 17 جويلية قائلا " اني لا أريد في أي وقت الانضمام لكتلة ما " ولذلك انسحب من الحكومة، وتتبعه الوزير

[1] – صالح بلحاج ، المرجع نفسه، ص75

[2] – حصن تركان / أخر معتقل سجن فيه " الخمسة قبل تحريرهم سنة 1962 ، أنظر لـ عمر بوداود ، من حزب الشعب الجزائري الي جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل ،تر :احمد بن محمد بكلي ،دط ،دار القصبة للنشر، الجزائر ، ص 220.

[3] – صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 220

الدائم في الاعلام " محمد يزيد" وهي فترة سماها علي هارون بفترة " فتور العزيمة " لأعضاء الحكومة[1].

حيث أصبحت الحكومة في أزمة وأختلف أعضاؤها في اتخاذ المواقف وحاول كريم الاتصال بالولايات في الداخل وكثر التردد وظهر نوع من الفوضى[2].

حيث عرفت الحكومة المؤقتة حول اتخاذ عقوبات صارمة ضد هيئة الأركان خوفا من قرارات غير مناسبة، ثم اقرا تطبيع الوضع القائم ... وهكذا دونت الحكومة شهادة ضعفها بنفسها[3].

حيث كانت مقسمة الى ثلاث مجموعات من حيث النظرة الى نزاعها مع هيئة الأركان، فالمجموعة عن الأول تضم المركزيين بن خدة ودحلب ويزيد الذين كانوا يعتبرون الازمة وكأنها نزاع بين العسكريين أنفسهم قادة هيئة الأركان من جهة وكريم وبوصوف وبن طوبال من جهة أخرى بهدف انقسام السلطة وفي هذا التحليل لم يكن النزاع يعنيهم مباشرة ولكن اما كان رهانه هو السلطة فهو أيضا كانوا يسعون اليها ولهم خطتهم في ذلك : الإسراع بالتواصل الى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين، وفي ذلك ندرج الاقتراح الذي عرضه بن خدة على ديغول في شهر أكتوبر 1961م من أجل اختصار الطريق بالاستفتاء عن اجراءات المصير .

وشكل بوصوف وبن طوبال الجماعة الثانية من حيث الموقف إزاء هيئة الأركان التزم الاثنان بلعبة غامضة، فانطلاقا من موقف قيادة الأركان التي ركزت هجماتها على كريم والتزمت الاعتدال في انتقاداتها ضد بوصوف وبن طوبال، ظن الاخيران أنه ربما من الأفيد لهما الا تحدث القطيعة بينهما

[1] بن يوسف بن خدة ، مسار ومواقف 1920، 2003 ، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول ، 18-19 مارس 2015 ، جامعة فارس المدنية ، مؤسسة تشيكو للطباعة والنشر ، 2016 ، ص 265.

[2] – زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص63.

[3] – بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 260.

وبين بومدين ولذلك تميز موقفهما بمعارضة الشديدة ضد قيادة الأركان وتجلى ذلك في تشدده أحيانا مثل قيادة الأركان من مسألة المفاوضات في فترة أولى، يبدو أنا بوصوف قام بذلك في اطار عمله دائم عللا اضعاف كريم المستهدف دائما من قيادة الأركان[1]دون ادراك منه أن السلطة الحقيقية ليست تلك التي يريد كريم من الوصول اليها وان القوة الحقيقية الكفيلة بضمان السلطة لأصحابها هي القوة التي كان بومدين قد عين على رأسها بدعم قوى من بوصوف ذاته في فترة ثانية، ابتداء من سنة 1961م تحديدا ادرك بوصوف حقيقة الموقف فواصل نهجه السابق اعتقاد منه أن الاحتفاظ بعلاقات جديدة مع قادة الجيش الخارجي سيؤدي الى تحالف بينه وبينهم يكون هو مركز ثقله[2].

وتكونت المجموعة الثالثة من كريم ومحمدي السعيد[3]، كان الموقف هنا أوضح من كلا الجانبين، فهيئة الأركان كانت تريد اسقاط كريم، وكان كريم يعلم أن المستهدف الأول من هجماتها، وهكذا وبعد الدورة الرابعة وفي خصم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التي لم تمر في انتقاداتها بين الجماعات الثلاث، بدأ الأمور كانه يتعلق بأزمة بين هيئة الأركان وكريم لأنه كان واضحا أنه مستهدف مباشرة ولان الاخرون حاولوا التظاهر بأنهم غير معنين بالمشكلة[4].

---

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 76.

[2]- صالح بلحاج ، المرجع نفسه ، ص 77

[3]- محمدي السعيد : مسؤول قيادة العمليات العسكرية الشرقية 1958م ، وهيئة الاركان الشرقية أكتوبر 1958م ديسمبر 1959 ، أيد كريم في اجتماع العقداء سنة 1959م ، وزير في الحكومة المؤقتة الثالثة ، نائب بالمجلس وعضو الحكومة بن بلة الأولى ، مكلف بوزارة المجاهدين (ديسمبر 1962م) ينظر : صالح بلحاج ،تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ،الجزائر2008،ص 117.

[4]- صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص 77.

ثالثا: محاولة يوسف بن خدة التحكم في الجيش :

لقد أشتد الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة بما فيها الباءات الثلاث، وصار الانفجار واردا، وفي 15 جويلية 1961، و جهت هيئة الأركان مذكرة للحكومة جاء في نهايتها أنها تحتل لأعضاءCNRA للفصل في نزاعها مع الحكومة التي لم يعد بومدين ونوابه يثقون فيها .ولم يبقى لهم سوى التوبة نحو السجناء الخمسة، وجاءت هذه العبارات لتؤكد أنّ الهيئة تبحث عن التحالفات للوصول الى السلطة وقام بومدين بتقديم استقالته من على رأس هيئة الأركان لوضع الحكومة أمام الامل الواقع، وأصبح الجيش الحدودي دون قيادة، ونتيجة لهذه التطورات قام المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة أوت 1961 بتنحية حكومة عباس وتعويضها بحكومة جديدة يقودها بن يوسف بن خدة[1]. حيث قام بن خدة بمحاولات التحكم في جيش الحدود من دون جدو، على رغم من تنفيذ تلك المحاولات وأعضاء الهيئة في ألمانيا، بعيد عن مقر قيادتهم السابق، بحيث قام بن حدة بالمحاولة الأولى في سبتمبر 1961 حيث ذهب الى غار ديماء واقترح على الضباط مشروعا لإعادة تنظيم الجيش يتمثل في تفكيك القيادة العسكرية الى قيادتين واحدة في المغرب والأخرى في تونس .

استقبله الضابط بعداء واضح، اذ باستثناء أعضاء القيادة المؤقتة لم يتمكن رئيس حكومة من رؤية أحد، سواء من الضباط أو من الجنود الذين أمروا بعدم مغادرة مواقعهم، بالنسبة الى اقتراح إعادة تنظيم، اعرب له أعضاء القيادة المؤقتة عن رفضهم القاطع للمشروع، فعاد بن خدة بخفي حنين الى تونس، لكن الفشل الذي لقيه في غار ديما ولم ينل من عزمه، حيث عود الكرة في أواخر سبتمبر محاولتين أخريين، تمثلت الأولى في أمر الويات بإيقاف التعامل نهائيا مع قيادة الأركان، والأخرى في

[1]– بن خدة بن يوسف ، المرجع السابق ، ص 260.

[1]– السجناء الخمسة هم : بن بلة ، بوضياف ، آيت أحمد ، خيضر وبطاط ، أخذ من كتاب : الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 177.

اقتراح منصب قائد الأركان العامة على النقيب موسى بن أحمد رفض النقيب العرض في البداية ثم وعد بأنه سيفكر في الموضوع كل هذه المحاولات انتهت بالفشل ولم تمكن الحكومة من فرض سلطتها على الجيش في تلك الاثناء، كانت هيئة الأركان العامة المستقلة تتابع الوضع من ألمانيا، ثم قرر أعضاؤها العودة الى تونس واستئناف نشاطهم[1].

وبعد هذا وقعت حادثة مكنت قيادة الأركان من الهجوم مجددا على الحكومة وتمثلت الحادثة في أن النقيب بن أحمد وافق على طلب الحكومة ولكن بعد فوات الأوان وهودة القيادة الى مقرها، اذ تمكنت بسرعة من اعتقال القائم بالتمرد في المغرب عليها (وهم بن أحمد وأنصاره)، تلك الحادثة التي كانت نتيجة لمبادر ة من الحكومة ومن اجل تعزيز موقفها انقلبت عليها لأنه كشفت لهيئة الأركان ما تديره الحكومة ضدها، وأرغمت هذه الأخير على التدخل لحماية منفذيها وكانت النتيجة مزيدا من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الجانبين[2].

وفي جانفي 1962 كانت الحكومة عاجزة عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد هيئة الأركان، وتجل ذلك في اجتماع مطول بمدينة المحمدية بالمغرب الأقصى بين 06و 10 جانفي 1962، حيث عرف انقساما حول قضية اتخاذ عقوبات صارمة ضد هيئة الأركان خوفا من قرارات غير مناسبة، ثم إقرار تطبيع الوضع القائم وهكذا دونت الحكومة شهادة ضعفها[3].

كان الغرض الرسمي من ذلك الاجتماع الذي عقدته الحكومة فيما بين 6 و10 جانفي 1962، هو النظر في الناشئ عن سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة المسلحة السرية OASفي الجزائر، في الواقع كان موضوع الاجتماع النظر في مشكلة قيادة الأركان، بالإضافة الى وضع اللمسات الأخيرة على ملف المفاوضات التي كان منتظرا أن تستأنف بعد أسابيع من ذلك.

---

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص ص78 77.

[2]- نفسه ، ص ص78-79.

[3]- يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 260 .

أثناء المداولات انقسم الحاضرون الى صفين، كريم ومحمدي من جهة، والاخرون بوصوف وبن طوبال والمركزيون، بن خدة ودحلب ويزيد من جهة أخرى.

أراد كريم بلقاسم أن يحمل الحكومة على اتخاذ عقوبات ضد هيئة الأركان بسهولة من اقناع قدماء المركزيين بمعارضة اقتراحات كريم ومحمدي السعيد المؤيد له، كان كريم بلقاسم رغم علمه بأنه المستهدف الأول في الحكومة قد تفادى التشدد الواضح إزاءها الى غاية جانفي في 1962 م[1].

ولم ينجح كريم في اقناع بوصوف والمركزيين بالانضمام اليه، فصر عن اجتماع قرار جاء فيه أن الحكومة اقناعا منها بالضرورة استعادة سلطتها الكاملة بصورة فعلية... وحرصا منها على صيانة وحدة الثورة وعدم الاقدام على أي شيء من شأنه أن يؤدي الى تدهور الوضع في هذه الفترة الحاسمة، قررت تضيع الوقت القائم في الواقع، أن هيئة الأركان تعمل تحت السلطة المباشرة للحكومة[2].وكان من الأفضل للحكومة الا تتخذ قرار كهذا لان الهيئة تعلن أنها لا تعترف بها وتتصرف كسلطة نقيضة لها، وبينما كان في الحدود أحد أعضائها الرائد منجلي يجول عبر المركز ويخطب في الجنود مؤكدا عليهم عدم الاعتماد على الداخل، أي جيش التحرير الوطني الحقيقي وكان يقول 'انكم رجال المستقبل'[3].

لماذا هذا الموقف المتساهل من الحكومة المؤقتة حيال بومدين ونوابه؟ التبرير الرسمي وفيه شيء من الصحة، ذكره القرار نفسه و، مفادي " الحرص على وحدة الثورة أي أن الحكومة، استثناء كريم ومحمدي، كانت تعتقد أن تمثيلها في المفاوضات تقتضي منها ان تتفادى تعميق الازمة، في الحقيقة لفهم هذا القرار لا بد أن نتذكر ما سبق أن بيناه عندما فككنا الحكومة الى ثلاث مجموعات حاملة لمواقف مختلفة من هيئة الأركان العامة .

[1]- صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 79.

[2]- نفسه، ص80.

[3]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 283.

بقى بوصوف كعادته رافضا للقطيعة مع هيئة الأركان ومعارض للتشدد إزاءها لان التشدد في حاله سيؤدي حسب توقعاته الى افساح المجال أمام كريم، طوبال وبوصوف ويزيد دحلب صوتوا لصالح القرار بينما صوت كريم ومحمدي السعيد ضده، في نهاية الاجتماع قرروا بالإجماع استئناف المفاوضات واتفقوا على ضرورة استشارة السجناء الخمسة في أولنوي، وشكل الوفد الذي سيقوم بالمهمة : كريم وبن طوبال من المؤسسين وبن يحي لمعرفته الجيدة بملف المفاوضات.

تمت الزيادة، وعاد الثلاثة الى تونس في مطلع فيفري 1962 م، وكان في جدول الاعمال من الخمسة نقطتان رئيسيتان، تصرفات قيادة الأركان والمفاوضات[1] في النقطة الأولى، اتفقوا كلهم بما في ذلك بن بلة الذي أخفى هذه المرة دعنه لبومدين، على تأجيل المسألة الى ما بعد الاستقلال، وفي موضوع المفاوضات اتفق السجناء والزوار أيضا على أسس الاتفاق المنتظر وجدّوا الثقة في الحكومة لمواصلتها والتوقيع على الاتفاقيات النهائية[2].

نستنتج أن الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة صراع بين قيادتين مهمتين وكان لهذا الصراع خلفيات وأسباب وقيادة الأركان العامة ترى بأنها غير مفوضة بتسيير شؤون الداخل من حيث التأطير و التسليح، والتموين، وهو ما لم تقبله اللجنة الوزارية للحرب، كما اعترضت قيادة الأركان على سير المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية، كما اعترضت على الشخصيات التي تقوم بتمثيل الثورة في المفاوضات، مما أدى بها إلى تقديم استقالتها في 21 جوان 1961، إذن الخلاف بين الهيئتين المذكورتين سببه الحقيقي السلطة والتحكم في الولايات التاريخية وليس نتيجة الاختلاف حول التوجهات الفكرية والسياسية.

[1]- صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 81.

[2]- المرجع نفسه ، ص 82.

الفصـــل الثاني: نتائج الأزمة وانعكاساتها

المبحث الأول: نتائج الأزمة

أولا: مؤازرة جيش الحدود لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة.

ثانيا: اتصالات هيئة الأركان بالقادة المساجين

ثالثا: تحالف بن بلة وهيئة الأركان

رابعا: وقف اطلاق النار

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة.

أولا: مؤتمر طرابلس 1962 واشكالية القيادة

ثانيا: اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962

ثالثا: تشكيل التحالفات (تحالف تلمسان وتيزي وزو)

ثالثا: الزحف على العاصمة وتشكيل المكتب السياسي

نظرا لمكانة كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان اللتان يعتبران هيئتان تنفيذيتان احداهما سياسية وثانية عسكرية فإن الخلاف الذي نشب بينهما كان له نتائج واثار سواء عليهما او على باقي مؤسسات الثورة ،وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل .

المبحث الاول : نتائج الأزمة (الخلاف).

تعددت نتائج الازمة السياسية بين هيئة اركان والحكومة المؤقتة وكان لها الأثر كبير على العلاقات بين الهيئات المركزية وعلى الولايات التاريخية والتي من بينها :

أولا: مؤازرة جيش الحدود لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة : على اثر تقديم أعضاء قيادة الأركان العامة استقالتهم الجماعية ومغادرتهم التراب الوطني، حدثت فوضى في أوساط جيش الحدود وعقدوا اجتماعاتهم رافضين عمل الحكومة المؤقتة وطالبوا بعودة قيادتهم الى الميدان[1]، وبذلك تم تشكيل قادة جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية[2] بعقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 09و 27 أوت 1961 لدراسة الازمة المتفاقمة ببين هيئتي الثورة، وأسفرت عن تشكيل الحكومة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة، خلا لفرحات عباس، كما طالب أعضاء المجلس بعودة أعضاء قيادة الأركان العامة لمهامهم، وهذا يعني أن عودة هواري بومدين وأعضاء هيئته الى مهامهم بتونس جاء بدعم من جيش الحدود وبأمر من المجلس الوطني . [3]

ثانيا: اتصالات هيئة الأركان بالقادة المساجين :

سنة 1962 لم تكن هيئة الأركان قادرة على استلام السلطة، وذاك بسبب افتقارها للشرعية

[1]- سعيد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978، دج، ط1، قصر الكتاب ، البليدة ، 1997 ، ص32.

[2]- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص ص 159-160.

[3] امحمد بوحموم، المرجع السابق ،ص197.

التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح من نوفمبر[1]، ولهذا السبب قررت هيئة الأركان ان تبحث لنفسها عن خلفاء سياسيين تتوفر فيه شروط الشرعية لمواجهة خصومها في الحركة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات[2]، فوقع اختيار على كتلة بن بلة ومن هنا تحالفت هيئة الأركان ومعها جيش الحدود مع بن بلة وانضم اليها قادة الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية[3]رغم موافقة القادة المساجين على ما جاء ففي اتفاقيات إيفيان التي رفضتها هيئة الأركان أن هذه الأخيرة رأت في شخص بن بلة الزعيم التاريخي الذي سيضمن من خلاله مباركة الشعب لذلك بعدها تخصصه بالاستقبال الحار عند عودته له ولبقية زملائه مساجين جيش التحرير بوحدة[4] ومن جهة كان بن بلة يثق مه هيئة الأركان حول كيفية حل الازمة عن طريق تبني برنامج وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[5]. وكذلك التصريح الذي جاء به الرئيس المصري جمال عبد الناصر حين أكد عن نيته في الاعتماد على قوات الحدود للسيطرة على الداخل وازاحة خصومه السياسيين[6].

ثالثا: تحالف بن بلة مع هيئة الأركان :

اشتد الخلاف بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة خاصة بعد اسقاط طائرة فرنسية على الحدود التونسية وأسر طيارها مما سبب في قطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، ومن هنا حاولت هيئة الاركان أن تكسب تعاطف الزعماء الخمسة المسجونين .

---

[1]–رياض الصيداوي ، صراعات النخب : دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، باتنة ، جريدة الاطلس تصدر عن دار الاطلس للصحافة والنشر من العدد 293 الى 300 ، ص 11 .

[2]– إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954–1962،دط، دار هومة،دب،2015،ص54.

[3]– العقيد الطاهر الزبيري ، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929–1962)،منشورات anep،ص 276.

[4] – فتحي ديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي ،مصر ،1984،ص 542.

[5]– رياض الصيداوي ، المرجع السابق ، ص 11.

[6]– فتحي ديب ، المرجع السابق ، ص 581.

لقد حاولت هيئة الأركان العامة أن تكتسب تعاطف الزعماء الخمسة المسجونين، فأرسلوا عبد العزيز بوتفليقة اليهم في السجن وعرض عليهم تفاصيل الازمة التي وقعت بينهم وبين الحكومة المؤقتة، لكن بوضياف مشكلته كان يؤيد موقف كريم بلقاسم وبفضل التعاون معه بقصد منع أحمد بن بلة الوصول الى السلطة، ولهذا كان بن بلة البديل بالنسبة لهيئة الأركان في مواجهة الحكومة المؤقتة بقيادة الباءات الثلاثة، خاصة بعد أن أبدي بن بلة تأييده لموقف قيادة الأركان بخصوص أزمة الطيار الفرنسي[1].

لما خرج الزعماء الخمسة من السجن وشكلوا كتلتين متصارعتين ثلاثة ضدا اثنين، أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بطاط من جهة، ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد من جهة ثانية وحول عاتين الكتلتين التف قادة كلاهما كان يرى نفسه أولى بالزعامة من الاخر .

وهناك معلومات متطابقة عند الكثير ممن تناولوا الموضوع عن العملة التى أدت قيام التحالف بين هيئة الأركان وبن بلة في هذا الصدد من المؤكد أن بومدين أرسل في البداية عبد العزيز بوتفليقة الى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف لكن بوضياف كان يميل أكثر لتعامل مع كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة فرفضا[2]برفض عرض بومدين، فلجأ بوتفليقة الى أحمد بن بلة الذي كان يحظى بدعم الرئيس المصري جمال عبدالناصر ووافق بن بلة على هذا العرض[3].

تحالفت هيئة الأركان ومعها جيش الحدود كتلة بن بلة، واضم اليها قادة الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية، بالإضافة الى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ومحمد السعيد قائد أركان المنطقة الشرقية قبل توحيد هيئة اركان، واعمر أوعمران

[1]- الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 276.

[2]- نفسه ، ص 277.

[3]- طاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح ، مذكرات قائد أركان جزائري ، ط1، الجزائر ، الشروق للاعلام والنشر ، 2011 ، ص 12

الأسبق للولاية الرابعة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، بالإضافة الى يوسف سعدي الذي عينه بن بلة فيما بعد مسؤول المنطقة الحرة (العاصمة) وكان يساعد مصطفى فتال[1].

وقد تمت الصفقة في بداية جانفي 1962 م بين قيادة الأركان وبن بلة من أجل اتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، والدعم المتبادل في مسيرة السلطة وعند قام كريم وبن طوبال بزيادة الخمسة في 03 فيفري أطلعها خيضر وآيت أحمد على خلافات السجناء وعلى تفاهم بن بلة مع قيادة الاركان[2].

ولقد فسر محمد حربي تفضيل بومدين لبن بلة لان بوضياف على حد قوله كان قد تحالف مع كريم بلقاسم، وليس بومدين هو الذي تخلى عن بوضياف هو الذي وفض التحالف مع بومدين .

كما روى العقيد علي كافي قصة التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي، بدأ بومدين عن تحالف مع القادة المسجونين في فرنسا، فهو يعرف اعتراضاتهم على الحكومة المؤقتة، كما أن اعتقالهم جعلهم بعيدين عن المساومات، ويعرف أيضا أنه سيكون في حاجة عندما يحين الوقت المناسب الى منفذ مقبول، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة الى قصر تركان في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف[3] لكن عودة مرسوله له قرر استعمال بن بلة، فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي خلافا لبوضياف الرجل القوي، لا يتنازل عن قناعاته بسهولة ...

كان بومدين ميالا الى بوضياف ولكن مرسوله نصحه بتبديل الفرص و المراهنة على بن بلة لأن الأول عنيد وصارم[4].

---

[1]- الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 277.

[2]- محمد عباس ، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، دج، دط، الجزائر ، 2002م ،ص 72.

[3]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 282.

[4]- المصدر نفسه ، ص ص 282-283.

نفى حربي أن تكون مسألة السلطة هي التي قررت تحالف بن بلة مع قيادة الأركان وذهب الى الاتفاق تم بين الطرفين حول كيفية معالجة الازمة .

كانت مهمة الرئيس المقبل للدبلوماسية الجزائرية ليس عقد تحالف مع بن بلة وانما اطلاع الوزراء المعتقلين على أسباب الازمة والوسائل المقترحة من قيادة الاركان لحلها وانشاء مكتب سياسي للجبهة متميزة عن الحكومة المؤقتة وتحديد برنامج بن بلة وخيضر وبيطاط وحدهم هم الذين وافقوا على الحل أساس كيفية حل الازمة ثم تحالف بن بلة وقيادة الأركان .

رابعا: وقف اطلاق النار واطلاق سراح المساجين الوفد الجزائري:

بعد سبع سنوات ونصف من الكفاح البطولي الخارق، والنضال المرير الشاق، والحرب القاسية الظروف، وبعد سلسلة من المفاوضات الصعبة العسيرة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري وبرئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس وبموجبه اعلن ايقاف القتال في كافة التراب الوطني[1]، رغم معارضة هيئة الأركان العامة لشروط وقف اطلاق النار الا أن الحكومة المؤقتة واصلت مسارها التفاوضي مع فرنسا الى أن وقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962م[2]، قد نصت هذه الوظيفة على وقف اطلاق النار من الجانبين الفرنسي والجزائري، ابتداء من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962[3]وذلك كموافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على اتفاقيات ايفيان، كان هو الطريق الأوحد والاسلم لوقف اطلاق النار، وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها، وبالطبع فالحكومة المؤقتة هي صاحبة هدا الموقف حيث اعلن يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة على أن يتم استفتاء الشعب الجزائري حول تقرير مصيره بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ، أي 19 مارس، وقبلت الحكومة المؤقتة الاستفتاء على تقرير المصير[4] . ومن هنا دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة من عمرها وهي المرحلة الانتقالية والتي يقصد بها الفترة المحددة بتاريخ 1 جويلية 1962[5]، حكم الجزائر خلال هذه الفترة هيئة تنفيذية مؤقتة تحت رئاسة عبد الرحمان فارس اتخذت من روشي نوار مقر لها وهي تضم تسعة أعضاء وثلاث أعضاء أوربيين.[6]

---

[1]- محمد الصالح الصديق ، أيام خالدة في حياة الجزائر ، دج، دط، المؤسسة الوطنية للعنوان ، الجزائر ، 2009 ، ص 265.

[2]- عمار ملاح ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، عيم مليلة ، دار الهدى ، 2005 ، ص 172.

[3]- سعد بشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص34.

[4]العقيد الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 276

[5]- محمود الواعي ، مهم جيش وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، باتنة ، مطابع عمار قرفي ، 1995، ص 272.

[6]- نفسه ، ص 273.

أما بخصوص المساجين واللاجئين فقد نصت الاتفاقيات على اطلاق سراح جميع المعتقلين سواء المتواجدون بسجون فرنسا والجزائر وسمح الأشخاص اللاجئين الجزائر تحت حماية لجان مختصة تقام في كل من المغرب وتونس بعد هذه المفاوضات خرج القادة الخمس من السجن[1]، تجنبا لأي عمل إرهابي يحتمل أو يصدر من منظمة الجيش السري الفرنسي تكفلت الحكومة المصرية وجهاز مخابراتها بعملية تأمين وصول هؤلاء القادة الى القاهرة وذلك بالاتفاق مع الحكومة السويسرية التي كانت اول من استقبلهم بعد اطلاق سراحهم ، وخلال اقامتهم بسويسرا[2]شكلوا كتلتين متصارعتين ثلاثة ضد اثنين، أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط من جهة ومحمد بوضياف وحسين آيت احمد من جهة ثانية، وحول هاتين الكتلتين التف قادة الثورة بشكل متضاد ولكن كتلة بوضياف وحسين آيت أحمد كانت ضعيفة لان كلاهما يرى نفسه أولى بزعامة من الاخر[3].

بعيدا عن هذا الشقاق كان الصراع على أشده بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان حول بسط سيطرتها على الجيش بالداخل وفي ظرف اطلاق صراح القادة التاريخين تغيرت جميع المعطيات هذا الصراع وذلك بمحاولة هيئة الأركان استقطاب هؤلاء القادة الى صفها[4].وبعد ابرام اتفاق وقف القتال والاعلان الرسمي عن وقف اطلاق النار م كل الطرفين يوم 19 مارس 1962، دخلت الجزائر مرحلة جديدة، وهي مرحلة الانتقالية المقررة لتنظيم البلاد واعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال[5] .

[1]- محمود الواعي ،المرجع السابق ، ص 302.
[2]- فتحي ديب ، المرجع السابق ، ص 572.
[3]- العقيد الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 276.
[4]- نفسه ، ص 277.
[5]- ضيف الله عقيلة ، المرجع السابق ، ص 477.

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة (الخلاف)

أولا: مؤتمر طرابلس 1962 واشكالية القيادة :

لقد كان عام 1962 م مزدحما بالأحداث السريعة، ونذكر من بين هذه الاحداث مفاوضات إيفيان التي كانت تقترب من الوصول الى حل يرضي الهيئتين العسكرية والسياسية والذي يتمثل في اجتماع طرابلس .

ولقد شرع في الاعداد لهذا المؤتمر ابتداء من شهر أفريل 1962، بحيث أرسلت الاستدعاءات لمختلف قادة الثورة، سواء كانوا متواجدين بالداخل أو الخارج [1].، وكان الهدف من هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولا في المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية .

ثانيا : تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية الى حين تنظيم مؤتمر تقيمي لنسبه لمشروع برنامج جبهة التحرير الوطني فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره، تضم عضوين من الحكومة المؤقتة بن بلة ومحمد يزيد، عضوا من المجلس الوطني للثورة محمد بن يحي ومصطفى الاشرف، رضا بن مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد محمد حربي مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية، عبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني، فقد قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة ودقيقة لكل النقاط التي تضمنها المشروع، ولأول مرة توفرت الشروط، شروط الحضور الجماعي لإجراءات نقاش جدي والعمل لاستعداد لمجابهة المستقبل[2]، ونجد خلال جلسات هذا كان الاختلاف واضحا بين قادة الثورة ومان يتهجم بن بلة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات ايفيان ولكن بن خدة لم يرد عليه فقام بوبنيدر للدفاع عنه[3].

---

[1]- حكيمة شتواح ، المرجع السابق ، ص 124.

[2]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 285.

[3]- لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، ط2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 ، ص 285.

ولهذا يقال على أنهم اتفقوا على البرنامج، واختلفوا حول الأشخاص والجدير بالذكر أن البرنامج السياسي والعسكري الذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس الذي تم المصادقة عليه بالإجماع دون اية مناقشة ،وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد، وذلك لأن ما كان يستحوذ على العقول يومئذ هو انتخاب المكتب السياسي، كما درسوا خلالها مختلف الجوانب لسير المفاوضات ونتائجها وأهدافها، وفي النهاية حددوا الاطار الذي يجب أن يستمر فيه سيرها وكلف المؤتمر الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات، فاستأنفت من جديد بإيفان في أوائل مارس فانعقد المجلس الوطني للثورة خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط في 22 مارس 19625، بطلب من أحمد بن بلة، وكانت الحكومة المؤقتة تتحاشى فكرة استدعاء المجلس لانعقاد تلك الفترة المبكرة لدخول اتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ، وهو ما عبر عنه لخضر بن طوبال، عندما طلب أحمد بن بلة سحب اقتراحه هذا، وأخذ بن بلة في التقرب من قيادة الجيش مستغلا الخلاف الحاد بينهما وبين الحكومة[1].

أما مسألة القيادة فعند اثرائها امتد النقاش بين مختلف الاتجاهات فقد ظهر في الأفق تيارات، فقد اقترح بن بلة قائمة تضم تسعة أسماء وهم السجناء الخمس (بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بطاط)، بالإضافة الى محمد السعيد والحاج بن علال، سجين من الولاية الخامسة، ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع أسماء وهم السجناء الخمسة بالإضافة الى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب[2].

لكن الاقتراحات رفضا بالأغلبية

في بادئ الامر من قبل أعضاء الحكومة وهو ما دفع بن يوسف بن خدة اصدار قرار بعزل هيئة الأركان يوم 20 جوان 1962، غير أنه تم رفض هذا القرار، وتواصلت النقاشات حول

[1]- علي كافي ، المصدر السابق ، ص 285.

[2]- محمد العربي الزبيري ، داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 282.

خصائص القيادة الجديدة لغاية 3 جوان 1962، دون التوصل لقرار عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه[1].

وما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها حتى سادت الفوضى في الاجتماع، بسبب اختلاف حول محة بعض وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر، وحسب مصطفى هشماوي أن قائمة بن بلة حضت بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة بلقاسم كريم ومن هنا غادر الكثير من المشاركين المؤتمر دون التوقيع على محضره وكان على رأس المغادرين رئيس الحكومة يوسف بن خدة، وهكذا استمر الانسحاب من المؤتمر حيث سجل مغادرة بن بلة قاعة الاجتماع الى القاهرة معلنا بذلك هو الاخر عن رفضه[2].

ولكن من حضروا بقية فعاليته مثل علي كافي، علي هارون، فقد أكدوا حدة الصداع بين الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة حيث بلغت الى حد استعمال الشتم وهو الامر الذي دفع رئيس الجلسة الى رفعها، ومنذ ذلك اليوم لم يجتمع المجلس الوطني للثورة بكامل أعضائه نظرا لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة ليلة 6-7جوان وبذلك بقي أمر تعيين القيادة معلقا فوق أربعون عضوا محضر خلو في حق بن خدة في حين كان واحد وثلاثون منهم أصار لبن بلة[3].

ثانيا: اجتماع الزمورة (24 –25 جوان 1962):

بعد اجتماع طرابلس، جرت اتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة اركان أدت الى اجتماع انعقد يومي 24 و25 جوان 1962 في زمورة[4]وحضرته الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر والولاية

[1]علي كافي ، المصدر السابق ، ص 289.

[2]– محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 283

[3]– علي كافي ، المصدر نفسه ، ص ،ص 290-291.

[4]– زمورة : مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في بقعة ودية بين الولايات الأولى والثانية والثالثة ، انظر : صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص 123.

الثالثة بقيادة محند أولحاج والولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب ومنطقة الجزائر المستقلة بقيادة الرائد عز الدين وفيدرالية فرنسا بقيادة عمر بوداود، حرصت هذه الولايات على توجبه الدعوات الى الولايات الأخرى والمحسوبة على هيئة الأركان العامة لإعطاء هذا الاجتماع صبغة الشرعية الثورية، الا ان هذه الولايات لمتشارك حيث تحججت الولاية الخامسة بأن لها برنامج عمل مكثف جدا أما الولايات الأولى والسادسة فلم ترد على الدعوات .

كان جدول أعمال هذا الاجتماع يدور حول الوضع الذي آلت اليه الجزائر عشية الاستقلال وتطور الازمة خلال وبعد مؤتمر طرابلس .ثم توجيه انتقادات الى كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فالأولى أعيب عليها انقسامها وضعفها وافقارها لسلطة القرار واتهمت الثانية بالتمرد[1].

ومن أهم القرارات التي خرج بها هذا الاجتماع :

- المصادقة على لائحة شددت على خطورة الخلاف .
- اتفاق الحاضرين في أعقاب الاجتماع مباشرة على تأسيس هيئة تنسيق بين الولايات تتكفل بتوحيد عملهم والحفاظ على وحدة الصف[2].
- دمج وحدات جيش الحدود في الولايات وإدخال الأسلحة المخزنة خارج البلد ووجهت دعوة الى أعضاء الحكومة المؤقتة من اجل الوحدة حتى انتخاب المجلس التأسيسي والتحضير لاسترجاع السيادة الوطنية بعد 2 جويلية، وأدان المجتمعون هيئة الأركان العامة[3].

[1]-بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 283.

[2]- بوعريون عبد المالك ، العلاقات بين الولايات التاريخية في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2005 ، 2006، ص 147.

[3]بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 283.

- شكلت لجنة مكونة من الرائد عز الدين من منطقة الجزائر المستقلة والرائد حميمي من الولاية الثالثة والدكتور سعيد حمروش من الولاية الرابعة وعمار بوداود لتبليغ الحكومة المؤقتة بقرارات الاجتماع.
- كانت قرارات اجتماع زمورة[1] النقطة الفاصلة التي أدّت الى انفجار الوضع والقطيعة بين طرفي الصرّاع، فالحكومة المؤقتة باركت هذا الاجتماع باستثناء بن بلة وأنصاره وكانت قرارتها حافز لها لاتخاذ خطوات عملية تجاه هيئة الأركان العلمة، أما هذه الأخيرة فقد رفضت هذه القرار تلانها كانت موجهة اليها بالأساس، ولم يتردد الناطق باسمها علي منجلي في التأكيد على أن ذلك اللقاء قد تم بالتواطؤ مع الفرنسيين[2].
- يبقى الاشكال الأساسي فيما يخص اجتماع زمورة هو مدى قدرة لجنة التنسيق بين الولايات على تطبيق قرارته في ظل عدم التكافؤ في القوة العسكرية بين هيئة الأركان العامة التي تسيطر على جيش الحدود القوي بالعدد والعتاد بالإضافة الى الولاية الأولى، الخامسة والسادسة من جهة وجيش الولايات المشاركة في الاجتماع التي أنهكتها الثورة والمشاريع العسكرية الفرنسية وهي الولاية الثانية، الثالثة والرابعة[3].

ثالثا: تشكيل التحالفات (تحالف تلمسان وتيزي وزو) :

خلال اجتماعات طرابلس، بدا واضحا تشكيل تحالفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا، والثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج والولايتين الأولى والسادسة[4]، ولأجل تقوية تحالفها، سعت كل مجموعة الى استقطاب كافة الولايات بالداخل وقد كانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة، لأنها

[1] – ينظر الى الملحق رقم 6.
[2] – بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 283.
[3] –المرجع نفسه ، ص 283.
[4] – علي كافي ، المصدر السابق ، ص ص، 293–294.

تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة لذلك سارعت هيئة الأركان من طرف أحمد بن شريف وقايد أحمد الى محاولة اقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة لكن قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا إقرار بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحياز لتحالف هيئة الأركان أما قايد أحمد فقد رفضوا جميع أطروحاته، وأكدوا حيادهم بقولهم "... لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر العدو الواحد أن نصوبها لهم، واذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، هو أن نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو... واذا لم نفلح في هذا المسعى فسوف نلتزم الحياد الى أن تتبلور المواقف، أما اذا استمر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتفي اليدين، ولن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر أن يتمادوا في عبثهم ... واذا كان لابد من المحاكمة فأنتم جميعا معنيون بها، لأنكم مسؤولون على تمزيق وحدة الثورة، واطالة المأساة التي يدفع ثمنها الشعب الجزائري...[1].

بعد هذا الرد الواضح، انتقل قايد أحمد الى الولاية الثانية للقيام بنفس المهمة، لكن بمجرد وصوله ألقي عليه القبض من طرف قادتها وبذلك فشلت جميع مساعي هيئة الأركان المناصرة لأحمد بن بلة في بسط سيطرتها على جميع الولايات .

أما التحالف الثاني الذي تتزعمه الحكومة المؤقتة، فقد كانت لها مساعي مماثلة من خلال كل من بوضياف وكريم الذين دخلا الجزائر يوم 10 جوان، وانتقلا الى ولاية الثالثة بغية ضمان مساندته، خاصة بعد ما استخدمت تعويضاتها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم[2]وردا على هذه المساعي قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات.

[1]- بورقعة لخضر ، المصدر السابق ، ص ص89-90.

[2]- محمد حربي ، المصدر السابق ، ص ص 286-287.

ثالثا: تشكيل تحالف تلمسان وتيزي وزو:

عندما انتهى اجتماع المجلس الوطني للثورة السادس وهي الأخيرة من حياته الثورية واشتدت الازمة بين الحكومة المؤقتة وأعضاء أركان الجيش المعززين ببن بلة وخيضر وبطاط وذهب كل فريق الى تجنيد أنصاره في حين كانت الجزائر تشتعل تحت قنابل وحرائق، فذهب كريم وبوضياف الى تيزي وزو (الولاية الثالثة) وذهب بن بلة الى القاهرة ثم الى الرباط مع بومدين الى تلمسان حيث التحق بهم فرحات عباس وبومنجل وفرانسيس[1] وقد اتخذت من تلمسان مقر القيادة المناوئة لهذا الطرف الاخر الذي جعل من مدينة تيزي وزو مقر القيادة كذلك، ان هذا يعني أن القيادة قد انشقت على نفسها شقين، شقا يرأسه أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة التي كانت مسيطرة على الجيش المتمركز في الحدود الغربية على حد سواء .

كما كانت الولاية الأولى وجزء من الولاية الثانية والولاية السادسة والولاية الخامسة خاضعة لقيادتها كذلك . أما الشق الاخر فكان يرأسه كل من : محمد بوضياف وبلقاسم كريم ،وكان يعتمد في موقفه المناوئ الطرف الاخر على الوحدات التابعة للولاية الثالثة، أما الولاية الرابعة قد اتخذ موقف الحياد بالنسبة الى هذا الصراع الدائري على الاستشارة بالسلطة [2]وفور وصولهم أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا به بحياة بن بلة، وهيئة الاركان كل من الولاية الخامسة [3]وحسب قول الرائد سي لخضر بورقعة لم نكن نغادر تلمسان الى مركز قيادة الرابعة حتى عقد الجميع لقاء أعلنوا فيه عن تشكيل مكتب سياسي وتم تحديد محضر الجلسة على ضوء شمعة بعد انقطاع التيار الكهربائي صدفة، وهكذا ابرزت قائمة أعضاء المكتب السياسي[4] وامام شارع الاحداث أصبحت الحكومة المؤقتة برئاسة بن

[1]– زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص 94

[2]– محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، الولاية الأولى نموذجا ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، ص 85.

[3]– مطمر محمد العيد ، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، الجزائر ، دار الرائد ، ص 47.

[4]– لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 256

يوسف بن خدة خارج قواعد اللعبة [1] ولم يعد لها أي دور في الازمة التي تعصف بجبهة التحرير الوطني وما يدل على ذلك ابعاد بن يوسف بن خدة عن اللقاء الذي جرى يوم 2 أوت 1962، بين محمد حيدر ورابح بطاط ومحمد بوضياف وكريم بلقاسم بالإضافة الى محمد أولحاج، عقب اشتداد الازمة بين مجموعة تلمسان ومجموعة تيزي وز والذي أسفر عن تشكيل مكتب جديد مكون من ستة أعضاء وهم :

محمد خيدر : أمين عام مكلف بالمالية والاعلام

أحمد بن بلة مكلف بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة

محمد بوضياف : مكلف بالتوجيه السياسي والعلاقات الخارجية

رابح بيطاط : مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الجماهيرية

سعيد محمدي : مكلف بالتربية والصحة العمومية

الحاج بن علا : مكلف بالشؤون العسكرية[2].

كانت الولاية الاولى مقسمة وكانت الولاية الخامسة مكسبا لبومدين منذ البداية لكونها أم جيوش الغرب وهذا رغم أن الكثير من الضباط والجنود كانوا في صالح الحكومة مؤقتة جمهورية جزائرية، ولكنهم كانوا جنود منضبطين كانت الولاية السادسة تحت قيادة العقيد شعباني الذي أختار الفريق الاكثر قوة وكان يعد السلاح والمال ولكنه كان ذا ميولات خاصة وكان يعتبر نفسه قائدا الدولة الجنوب وبدأ يفرض حقوق جمركية على الحدود، وكان قليل الاهتمام بالعواقب بحيث أنه فيما بعد تمرد على السلطة المركزية، ولم يمضي وقت على الجيش الوطني الشعبي حتى فتك به، حيث تم الحكم عليه

[1]- يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 282.

[2]- المرجع نفسه ، ص 285.

بالإعدام[1] كما يفسر ابراهيم لونيسي سبب انضمامه الذي أبعدوه من رئاسة الحكومة سنة1961 وكذا بدافع الانتهازية والحصول على منصب سياسي وفي حكومة بن بلة الوشيكة التحقيق[2]. وفي المقابل تكون تحالف 'تيزي وزو' والذي يضم كريم بلقاسم ومحمد بوضياف المدعمين من الولاية الثالثة وقائدها أمحند ولحاج ويضم كذلك الولاية الثانية ويعد تحالف تيزي وزو أقل تماسكا وقوة من تحالف تلمسان سياسيا وعسكريا[3]، وعلى هذا أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 3 أوت 1962 بدعم من مصري مغربي فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مدخل البويرة والمدية والبليدة، ليسقط أكثر م ألف جزائري في مواجهات دامية بين الاخوة فخرج الشعب الى الطرقات والشوارع ينادي بإيقاف التقاتل ورافعا شعار " 7 سنين بركات" ولم يكتف أبناء الشعب بذلك بل وصل الى درجة أن يلقي بنفسه على الطرقات في وجه الشاحنات العسكرية كي لا تتقدم فيقتل الجزائري أخاه الجزائري .

وتواصلت الاطراف المتصارعة ايقاف الاقتتال ويسمح بقوات بن بلة وبومدين دخول العاصمة، فتم ذلك يوم 13 أوت 1962 لينصب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة [4].

رابعا: الزحف على العاصمة وتشكيل المكتب السياسي:

- **الزحف على العاصمة:**

كان قايد أحمد عضو قيادة الأركان العامة، وهو الذي يقود تلك القوات قد بادر مستقبليه من قيادة الولاية الرابعة بـ صد هذا الامر اليهم : ارفعوا حواجزكم من الطريق فنحن داخلون الى العاصمة وطلب من جنود جيش التحرير الموجودين في الحدود الشرقية والغربية وفي الجنوب وفي جميع الولايات

[1]- سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 177.

[2]-بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص ص264-265.

[3]- المرجع نفسه، ص 265.

[4]- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، الجزائر ، دار المعرفة ، د 2000 / ص 66.

المؤيدة لهذا الاتجاه الزحف على العاصمة واحتلالها وتكونت التشكيلة العسكرية التي ستحاصر العاصمة من :

- قوات الولاية الثانية بقيادة الصاغ العربي والصاغ رابح بلوصيف.
- قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر زبيري
- قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان[1]

وازداد الوضع تعقيدا يوم 20أوت في أعالي العاصمة بين أفواج يوسف سعدي " جنود المنطقة المستقلة" وجنود الولاية الرابعة، وتوسعت شقة الخلاف وأعلن المكتب السياسي تأجيل الانتخابات وقامت مظاهرات في العاصمة مناديا بشعار : "سبع سنوات بركات والجيش الى الثكنات " وفي يوم 30أوت 1962 وقع اجتماع في مدينة بوسعادة ضد الولاية الأولى والثانية بقيادته الجديدة والخامسة والسادسة وتقرر الزحف على العاصمة وكان الهجوم على الجهتين من الجنوب ومن الغرب[2]وكان توجه العقيد شعباني بجيش الولاية السادسة معززا بقوات جيش الحدود باتجاه العاصمة عبر عين وسارة في أقصى الجنوب الولاية الرابعة، كما زحف العقيد عثمان من الجهة الغربية بقوات الولاية الخامسة ومعه ضباط الولاية : قايد أحمد وعبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم الذي كان على رأس فيالق جيش الحدود (الجهة الغربية) متجها عبر الشلف الى العاصمة أ اما العقيد هواري بومدين فاتخذ من فندق مدينة بوسعادة شمال ولاية مسيلة مقر القيادة العمليات، وقاد ياسف سعدي مجموعة من العمليات ضد جنود الولاية الرابعة في العاصمة[3].

ولقد كان كل طرف يرى بأنه على حق لذاك كان القتال عنيفا ولو أن الكفة كانت تميل لصالح جيش هيئة الأركان والذي كان يتقدم بهدوء رغم المعارك التي انت تقع باستمرار وفي صباح الغد

[1]- مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة ،المصدر السابق ، ص 105.

[2]- مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 160.

[3]- العقيد الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 288.

تقدمت قواتنا نحو مدينة سور الغزلان جنوب ولاية البويرة، لكن قوات الولاية الرابعة تصدت لها بمفردها بعد انسحاب قوات الولاية الثالثة وجرت معركة دامية بين الطرفين، واقتنعت مسؤولو الولاية الرابعة أن قوات بن بلة مصرة على الوصول الى العاصمة حتى ولو سقط المزيد من القتلى في صفوف المجاهدين من الجانبين ولقد اتخذ النزاع بين الطرفين في شهر أوت بالعاصمة وجهين، حرب البيانات والمواجهات المسلحة، ففي المجال الأول تميز على وجه الخصوص محمد خيضر الدي لم يعرف عيبا الا ونسبه الى قوات الولاية الرابعة، قادة وجنودا، وأخذ الجانبان في التراشق بالتهم والانتقادات الجارحة وكل منهما يريد ضرب مصداقية خصمه واستمالة الجماهير اليه، محمى الاخر تبعات الحرب الاهلية[1].

وكانت قوات الولاية الرابعة منسحبة الى ناحية الشمال فلقد قامت بتفجير خمسة جسور، وكتن أحد هذه الجسور يربط بين الطريق الوطني المدية، قصر البخار واما في الغرب فقد كانت قوات أخرى تابعة للمكتب السياسي تتقدم إلى اينكرمان (وادرهيو)، وفي سبتمبر كان أحمد بن بلة قد وصل الى مدينة وهران حيث أصدر أمر الى القوات التي تسانده بالزحف الى مدينة الجزائر وكان هذا في الوقت الذي جرت فيه معارك ما بين الأول والرابع من سبتمبر بين قوات هيئة الأركان العامة المؤطرة والمسلحة تسليحا جيدا وبين رجال الولاية الرابعة وكانت أعنف هذه المعارك تدور في نواحي قصر البخاري وواد بوسيف وآرثور بورازا في المدية وفي أومال وسيدي عيسى بنواحي الاصنام(الشلف)[2].

نستنتج في نهاية أن بعد تأزم الوضع أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف نحو العاصمة يوم 03 أوت 1962، وقد توصلت الأطراف المتصارعة الا اتفاق ينهي القتال ويسمح لقوات بن بلة وبومدين من دخول العاصمة وانتهت في الأخير لصالح جماعة تلمسان.

[1]- د.صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 144.

[2]- محمد زروال ، المرجع السابق، ص 474

أ- تأسيس المكتب السياسي :

يعتبر المكتب السياسي الوطني بمثابة المؤهل لتولي قيادة البلاد وتنظيم المؤسستين السياسية والعسكرية والتي تتمثل في جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني .

إن المكتب السياسي مجند لتوليد استقلال الجزائر ولبناء دولة ديمقراطية وعصرية يضمن لكل المواطنين الحرية الفردية وحرية التعبير، ويضمن العدالة الاجتماعية كما سيسد الطريق أمام قوات الاستعمار الجديد وحلفاءه، بحيث أصبح يتكون من خمسة أعضاء من بين 12 عضوا في الحكومة المؤقتة ومن بينهم أحمد بن بلة ،ورابح بيطاط، ومحمد بوضياف ومحمد خيضر، وسعيد محمدي، الا ان عضو آخر رفض الدخول في المكتب السياسي وهو حسين آيت أحمد الذي طالب بعقد مؤتمر لتجاوز الخلافات[1].

كمّا كان الاعلان عن قيامه قد أحدث ردت فعل من قبل الولايات بصورة مشتتة، بحيث اعتبر بوضياف وكريم بأن الاعلان عنه يعتبر استخداما القوة الاعضاء الاخرين[2].

بالإضافة الى ذلك سعى مكتب السياسي الى نيل التأييد الولايات مع قيادة الولاية الاولى والخامسة والسادسة التي ربطت الاتصالات بهيئة الاركان في الولايات المعارضة للمكتب السياسي التي اعتمدت على عدم انتخاب هذا المكتب وعدم حصوله على أغلبية الثلثين، واحتجت الولايات الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة السابعة من الولاية الخامسة على العمل الموازي المنافس لها بتحريك هيئة الأركان العامة[3]، وفي يوم 25 جويلية حدثت هجومات بين قوات قيادة الأركان ووحدات الولاية الثانية وتم اعتقال بن طوبال وبوبنيدر ،وتشكيل كل من بوضياف وكريم لجنة الاتصال والدفاع عن

[1]- بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية ، ثورة أول نوفمبر 1954 ، معالمها الاساسية ، دج، دط، دار نعمان للنشر والتوزيع ، دب ، 2012 ، ص -ص 602-603.

[2]- صالح بلحاج.، المرجع السابق ، ص 135.

[3]-بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 6040.

الثورة بهدف التصدي لقيادة الأركان والمكتب السياسي[1] كما عمل المكتب السياسي على تحضير قوائم المترشحين فبعد أن طلب من الولايات التاريخية تقديم اقتراحات، فكانت فرصة ثمينة لإقصاء عدد من الإطارات من طرف المكتب السياسي، وتم ذلك بإقصاء حق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 16 مقعدا، فاضطرت الاتحادية الى تقديم مترشحين في قوائم الولاية الثالثة والولاية الرابعة ومن المعلوم أن مواقف الاتحادية السياسية في الخلافات القريبة جدا من مواقف قادة الولاية الثالثة والرابعة فإبتداءا من شهر أكتوبر 1962 حولت الاتحادية الى ودادية الجزائريين بفرنسا وعين علي راسيها مسؤولون جدد[2] ،وبالإضافة الى ذلك قدم المكتب السياسي 196 مترشحا للانتخابات من بينهم 16 فرنسيا من الجزائر فحصلت القوائم على قبول أغلبية الناخبين.

وبعد أسبوع من الانتخابات يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي بعد ابرام هذا الاتفاق، استقر المكتب السياسي العاصمة ليباشر مهامه بحيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة خيضر بالأمانة العامة للإعلام والمالية الى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف، بوضياف بالعلاقات الخارجية، بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني، محمدي السعيد بالتربية والصحة وأخيرا الحاج بن علة بالشؤون العسكرية بهذه المهام أصبحت للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا وهو الامر الذي نددت به الولاية الرابعة.[3]

وخلاصة لما قدمناه في هذا الفصل أنه بعد توقيف القتال وبعد مؤتمر طرابلس أصبح القادة والمسؤولين منقسمين إلى قسمين، هناك من انظم إلى هيئة الأركان وتحالف معها مثل بن بلة، وهناك من انحاز ووقف من الحكومة المؤقتة وهكذا أصبح الكل يسارع ويبحث عن السلطة وهذا ما زاد من حدة الخلاف بين قادة الأركان والحكومة المؤقتة مما أدى إلى البحث عن تحالفات جديدة المتمثلة في تحالف جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو، وبتشكيل تحالف تلمسان بدأت الأمور تتغير لصالح بن بلة وهيئة

[1] – صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 136.

[2] – بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ،ص 609.

[3] – المرجع نفسه ، ص 609.

الأركان، وهذا بدوره أدى إلى تشكيل المكتب السياسي، وبعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية الرابعة التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة، وهكذا تم الزحف نحو العاصمة، وبعد عدة أحداث تم عقد مؤتمر زمورة.

خـــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الأزمة السياسية توصلنا إلى حوصلة كانت عبارة عن استنتاجات يمكن استخلاصها فيما يلي:

- أنه بالرغم من التنظيم المحكم لمؤتمر الصومام لهياكل الثورة، إلا انه خلق العديد من الفجوات، حيث احدث مبدأ اولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، حيث خلق هذين المبدأين تناقضات كبيرة بين القادة إلى حين انعقد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957،حيث تم الغاء هذين المبدئين

- تشكيل هيئة الأركان موحدة في 1960، وبدأ نشاطها وعملت على توحيد الجيش في الحدود الشرقية والغربية حيث فام قائدها على التنظيم والتخطيط المحكم، وقد نجح في العديد من المهام، لكن في النصف الثاني من 1960 أخذت هذه الهيئة تعبر عن رغبتها في القيام بأدوار سياسية متزايدة من خلال انتقادها للحكومة المؤقتة، مما ادى إلى وقوع تصادم وصراع بينهما وبين الحكومة المؤقتة.

- وفي سنة 1961 أصبحت الخلافات بين الطرفين علانية، وازدادت حدة إعلان عن بدء المفاوضات، بحيث رفضت قيادة الأركان هذه المفاوضات، كما عارض قائدها هواري بومدين الاتفاقية نظرا لوجود بعض البنود السرية التي لم تكتشف لحد اليوم.

- بقى النزاع بين بين الطرفين وازداد الوضع تفاقما حول مسالة الطيار الفرنسي الذي سمم الخلاف وزاد من توتر العلاقات بينهم، فقدمت هيأة الأركان استقلالها في 15 جويلية 1961، معلنة من خلال مذكراتها الفوضى السائدة داخل الحكومة المؤقتة.

- كما ان استراتيجية الحكومة المؤقتة التي سطرت ثلاث أهداف اساسية للعمل وفقها والسعي لتحقيقها وهي احترام اتفاقية ايفيان والبقاء كممثل وحيد للشعب الجزائري من أجل الانتقال الطبيعي للسلطة من الإدارة الاستعمارية إليها.

- أما استراتيجية قيادة الأركان كانت معارضة لاتفاقيات إيفيان وللحكومة المؤقتة لاعتبارها صاحبة ملف المفاوضات وهو ما أدى إلى تعميق الخلاف بين الطرفين.

- وقد تم عقد اجتماع آخر للمجلس الوطني للثورة من 22 إلى 27 فيفري 1962 من أجل المصادقة على اتفاقية ايفيان وبالفعل تم المصادقة على هذا المشروع بينما فيه الزعماء الخمس ما عدا قيادة الأركان فقط امتنعت عن التصويت وقد كان هذا بمثابة ذريعة منها لمواجهة الحكومة المؤقتة بحجة انها ستقدم تنازلات لفرنسا.

- وتم التقاء الوفدين في 07 مارس 1962 وفق شروط كللت من خلالها بوقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 ومن هنا بدأ الخلاف بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وخروج الزعماء من السجن ثم انسياقهم وراء هذا الصراع في وقت كان لا بد منهم اتباع الحياد لا من تغذية هذا الصراع عن طريق مساندتهم لهيئة الأركان العامة مثل ما فعل بن بلة، ومن هنا تم عقد مؤتمر طرابلس الذي تم من خلاله تعديل القيادة، كما كان لهذا المؤتمر هدف منشود والذي يسعى من خلاله غلى تحقيق الثورة الديمقراطية، و بالإضافة إلى ذلك تم عقد اجتماع زمورة بحيث اراد من خلاله قادة الثورة التقليل من حدة الأزمة التي كادت ان تفرق بينهم، وفي الوقت الذي كانت فيه البلاد بحاجة إلى المزيد من الوحدة والتضامن، وتم تشكيل تحالفات اخرى هما تحالف تيزي وزو وتحالف تلمسان.

وفي الأخير تغلب هذا الاخير وهنا طالب بن بلة بتأسيس المكتب السياسي من اجل تولي قيادة البلاد وتنظيم المؤسستين السياسية والعسكرية وبعد مباشرة المكتب السياسي مهامه تلقى معارضة شديدة من قبل الولاية الرابعة التي وضعت قواتها بالعاصمة، وهذا ما ادى إلى تأزم العلاقة بين الطرفين المتصارعين، وأدى ذلك إلى زحف جيش الحدود نحو العاصمة.

المـــــلاحق

ملحق رقم (01): بعض من المشاركين في مؤتمر الصومام (20 اوت 1956)

من اليمن إلى البسار: زيغود يوسف، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم وعمر أوعمران[1]

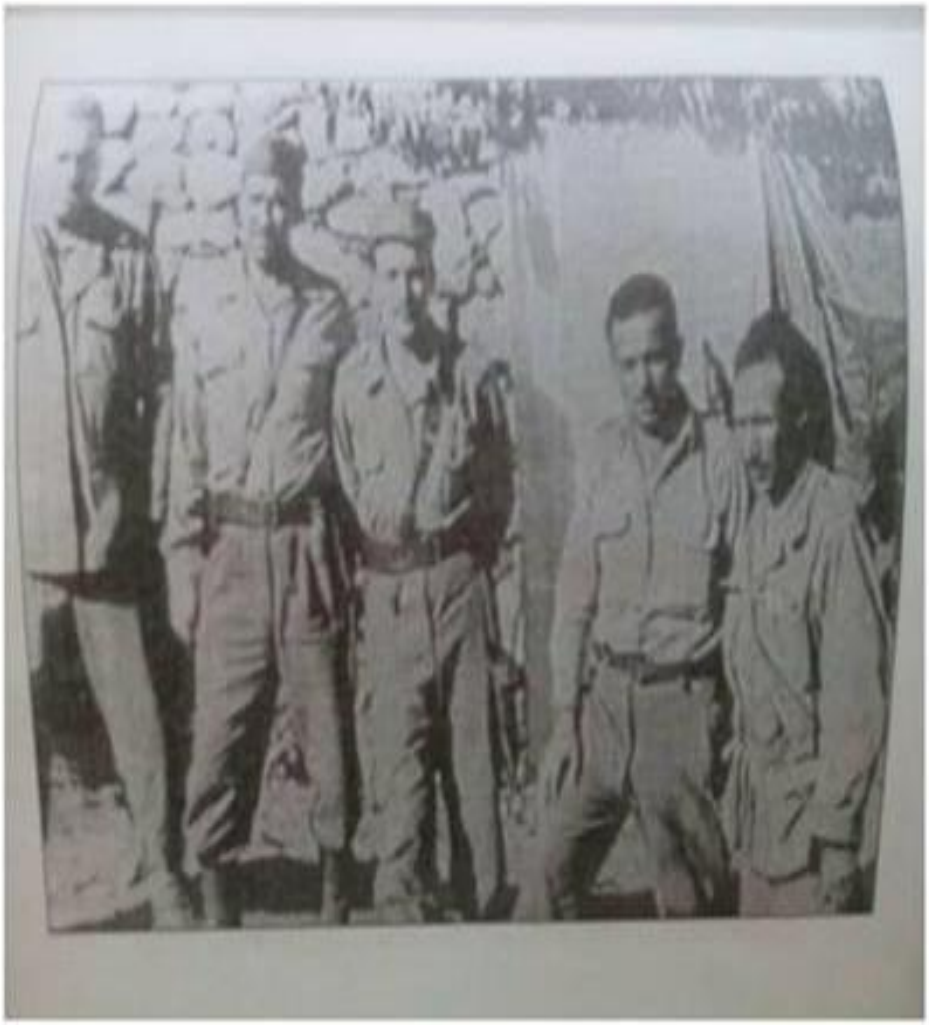

[1]- مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل وخارج الجزائر، القاهرة 1954-1956، تر: صادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004.

ملحق رقم (02): هواري بومدين وتنظيمه للجيش[1]

[1] -www.wikipidia.com

ملحق رقم (03): هواري بومدين أثناء قيامه بمهامه العسكرية[1]

[1] – عثمان طاهر، ذكرياتي مع بومدين، مجلة أول نوفمبر، ع 150، ديسمبر 1996،ص23.

ملحق رقم(04): صور مصفحة الاخيرة اتفاقيات إيفيان ممضاة من طرف المرحوم كريم بلقاسم ولويس جوكس[1]

Document de la conservation des Traités (MAE)
SIGNATURE DES ACCORDS D'EVIAN
(93ème et dernier feuillet)

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE — BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

[1]– عمار جرمان، حقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد استقلال الجزائر، دار الهدي، 2007.

ملحق رقم (05): من مذكرة هيئة الأركان العامة إلى الحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961[1]

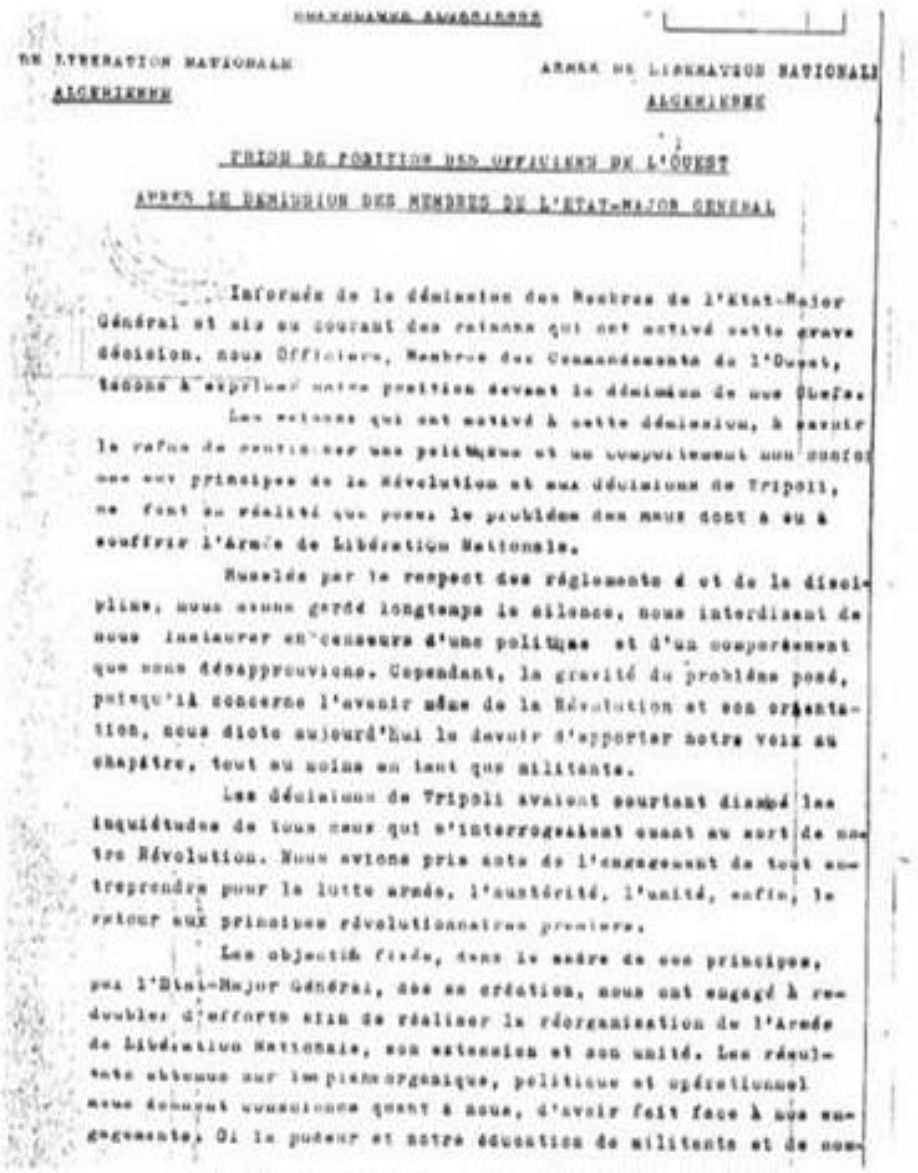

PRISE DE POSITION DES OFFICIERS DE L'OUEST

APRES LA DEMISSION DES MEMBRES DE L'ETAT-MAJOR GENERAL

Informés de la démission des Membres de l'Etat-Major Général et mis au courant des raisons qui ont motivé cette grave décision, nous Officiers, Membres des Commandements de l'Ouest, tenons à exprimer notre position devant la démission de nos Chefs.

Les raisons qui ont motivé à cette démission, à savoir le refus de sanctionner une politique et un comportement non conformes aux principes de la Révolution et aux décisions de Tripoli, ne font en réalité que poser le problème des maux dont a eu à souffrir l'Armée de Libération Nationale.

Hussards par le respect des règlements et de la discipline, nous avons gardé longtemps le silence, nous interdisant de nous instaurer en censeurs d'une politique et d'un comportement que nous désapprouvions. Cependant, la gravité du problème posé, puisqu'il concerne l'avenir même de la Révolution et son orientation, nous dicte aujourd'hui le devoir d'apporter notre voix au chapitre, tout au moins en tant que militants.

Les décisions de Tripoli avaient pourtant dissipé les inquiétudes de tous ceux qui s'interrogeaient quant au sort de notre Révolution. Nous avions pris acte de l'engagement de tout entreprendre pour la lutte armée, l'austérité, l'unité, enfin, le retour aux principes révolutionnaires premiers.

Les objectifs fixés, dans le cadre de ces principes, par l'Etat-Major Général, dès sa création, nous ont engagé à redoubler d'efforts afin de réaliser la réorganisation de l'Armée de Libération Nationale, son extension et son unité. Les résultats obtenus sur les plans organique, politique et opérationnel nous donnent satisfaction quant à nous, d'avoir fait face à nos engagements. Si la pudeur et notre éducation de militants et de nom-

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق ،ص 108.

ملحق رقم(06): اجتماع قادة الداخل بزمورة جوان 1962 وتشديد بصراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة[1]

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :
— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
considérant que le conflit gouvernement état major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément.
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,
Décident :
1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.
Ce comité a pour tâche :
a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.
2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :
rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
aider le comité inter wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

[1]- شتواح حكيمة، المرجع السابق ،ص 113.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1- بودواود عمر، م حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر : أحمد بن محمد بكلي، دج، وط، دار القصبة للنشر، الجزائر.

2- بودوح، السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها من (1955-1962)، باتنة، 2002.

3- تقية محمد ، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

4- جرمان عمار، حقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، الجزائر، دار الهدي، 2007.

5- دحلب سعد، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

6- زبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الجزائر، الشروق للإعلام والنشر 2011.

7- الصديق محمد الصالح، أيام خالدة في حياة الجزائر، دج، دط، المؤسسة الوطنية للعنوان، الجزائر، 2009.

8- محمد حربي، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، تر: عميل قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت، 1982.

9- محمد عباس، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، دج، دط، الجزائر، 2002.

10- الديب فتحي، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ،ط 1 ،دار المستقبل العربي ،مصر،1984.

المراجع:

1- بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، د ج، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

2- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دج، ط1، دار قرطبة، المحمدية، الجزائر، 2006.

3- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دج، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2005 .

4- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، د ج، دط، منشورات بون للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012 .

5- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958، جانفي 1960، دج، دط، دار الحكومة، الجزائر ،2010.

6- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دط، دار الهدى، عيم مليلة، الجزائر، 2009.

7- جان بول سارتر الثورة الجزائرية 1954، 1962، دج، دط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.
8- حميد عبدالقادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دج، ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
9- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000.
10- الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929-1962).
11- الزبيري محمد العربي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية المعتدى عليها، 2006، دط، دار الحكمة، الجزائر ،2015.
12- زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
13- زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني، جذور الازمة، دج، دط، دار الهجى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009.
14- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، دج، دط، دار القافلة، الجزائر، 2013.
15- العمامرة سعيد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978، دج، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997.
16- فايسي موريس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962، تر: تحت إشراف صادق سلام، د ج، دط، دار عالم الأفكار، المحمدية، الجزائر، دس.
17- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ت ص، عبدالعزيز بوتفليقة، دج، دط، دار المنشورات، دب، دس .
18- فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دج، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2012.
19- مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل وخارج الجزائر، القاهرة 1954-1956، تر: صادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004.
20- مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون، الجزائر، دس.
21- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية، د ج، د ط، مديرية النشر لولاية قالمة، 2006 .
22- الهشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000 .

مذكرات

1- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
2- بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، منشورات ANEP، الجزائر، د ط.
3- الكافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل الساسي الى قائد عسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.

مقالات ودوريات:

1- الصيداوي رياض، صراعات النخب : دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، باتنة، جريدة الاطلس تصدر عن دار الاطلس للصحافة والنشر من العدد 293 الى 300 .
2- عثمان طاهر، ذكرياتي مع بومدين، مجلة أول نوفمبر، ع 150.
3- محمود الوعي، مهام الجيش وجبهة التحرير في المرحلة الانتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة، مطابع عمار قرفي، 1995.

الرسائل الجامعية:

1- بوحموم أمحمد، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتورة علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 .
2- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتورة في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2005 -2006 .
3- شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماستر : تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.
4- عبد المالك بوعريون، العلاقات بين الولايات التاريخية في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2005،

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :

شكر وتقدير .....

اهداء .....

إهـــداء .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة.....أ

مــدخل:جذور الازمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة 1960–1962م).

أ–تأسيس الجبهة التحرير الوطني.....6

ب– جيش التحرير الوطني.....8

ج–مؤتمر الصومام وأولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي 11

د–اجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960) 14

هـ–توحيد جيش الحدود وتأسيس هيئة موحدة (هيئة الأركان العامة) 17

الفصل الأول:ارهاصات الأزمـــة ومظاهرها

المبحث الأول: تعريف الأزمة.....20

أولا : ماهية الأزمة.....20

طبيعة النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قبيل وقف إطلاق النار..... 21

الحكومة تراهن على ولايات الداخل 21

ثانيا: خلفيات الأزمة السياسية بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة 1960 إلى 1962م.....23

ثالثا: أسباب الأزمة.....26

المفاوضات.....29

موقف هيئة الأركان من المفاوضات 30

موقف الحكومة المؤقتة من المفاوضات 31

استقالة أعضاء هيئة الأركان.....32

المبحث الثاني: مظاهر الازمـــة..... 34
اولا: اجتماع المجلس الوطني (طرابلس 09 الى 27 أوت 1961) 34
ثانيا: ضعف الحكومة المؤقتة أمام هيئة الأركان 38
ثالثا: محاولة يوسف بن خدة التحكم في الجيش 41

الفصـــل الثاني :نتائج الأزمة وانعكاساتها

المبحث الاول : نتائج الأزمة (الخلاف). 46
أولا- مؤازرة جيش الحدود لقيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة..... 46
ثانيا-اتصالات هيئة الأركان بقيادة المساجين..... 46
ثالثا-تحالف بن بلة مع هيئة الأركان 47
رابعا-وقف اطلاق النار واطلاق سراح المساجين الوفد الجزائري 51
المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة (الخلاف) 53
أولا- مؤتمر طرابلس 1962 واشكالية القيادة 53
ثانيا-اجتماع الزمورة (24 -25 جوان 1962) 55
ثالثا- الزحف على العاصمة وتشكيل المكتب السياسي..... 61
الزحف على العاصمة 61
تأسيس المكتب السياسي..... 64
خاتمة..... 68
المـــلاحق..... 70
قائمة المصادر والمراجع..... 77